الاجتهاد الانتقائي في الفقه الإسلامي

ضوابطه وحدوده

تأليف
فضيلة الشيخ
حذيفة بن حسين القحطاني
مسؤول إفتاء محافظة صلاح الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد،

فإن الفقه الإسلامي بحر واسع من النصوص والاجتهادات التي تشكل تراثاً حضارياً عظيماً، تجسد حكمة الشريعة ومرونتها في مواكبة مختلف العصور والأوضاع. ومن بين المناهج الاجتهادية التي برزت في العصر الحديث ما يُعرف بـ "الاجتهاد الانتقائي"، الذي يقوم على انتقاء الأقوال الفقهية من مختلف المذاهب والترجيحات دون التقيد بمذهب معين، بما يحقق مقاصد الشريعة ويناسب ظروف العصر.

غير أن هذا النوع من الاجتهاد يطرح أسئلة عميقة حول ضوابطه وحدوده، حتى لا يتحول إلى انتقائية عشوائية تُفقد الفقه تماسكه وتُضعف الثوابت الشرعية. فهل يجوز للفقيه أو المفتي أن ينتقي من الأقوال ما يوافق الهوى أو المصلحة الظنية؟ وما الضمانات التي تحول دون تسرب الذاتية أو التلاعب بالنصوص؟ وهل يمكن وضع معايير واضحة تحكم هذا النمط من الاجتهاد، بحيث يظل ضمن إطار الأصول المعتبرة؟

يأتي هذا الكتاب "الاجتهاد الانتقائي في الفقه الإسلامي: ضوابطه وحدوده" ليلقي الضوء على هذه الإشكالات، مُستقصياً جذورها التاريخية، ومحللاً أبرز التطبيقات المعاصرة، وواضعاً إطاراً منهجياً يرسم المسار الصحيح لهذا النوع من الاجتهاد. فقد اعتمد المؤلف على منهجية علمية رصينة، تجمع بين الاستقراء الفقهي والنقد الأصولي، مع عرض نماذج تطبيقية من واقع الفتاوى والقضايا المعاصرة.

وقد اشتمل الكتاب على فصول متكاملة، تبدأ بتعريف الاجتهاد الانتقائي وتمييزه عن غيره من أنواع الاجتهاد، ثم تنتقل إلى دراسة الضوابط الشرعية التي يجب مراعاتها، مثل:

التزام الأصول والقواعد الكلية للشريعة.

مراعاة مقاصد التشريع والسياق الاجتماعي.

عدم مخالفة الإجماع أو النصوص القطعية.

توفر أهلية المنتقي وشرط الاجتهاد.

كما يتناول الكتاب حدود الاجتهاد الانتقائي، وتحذيرات العلماء من إساءة استخدامه، مع تحليل نقدي لبعض الممارسات الخاطئة في الواقع المعاصر.

نسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلاب العلم والباحثين، وأن يسهم في ترشيد الاجتهاد الفقهي، حفظاً لثوابت الدين ومواكبةً لمستجدات العصر.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره

يُعدُّ موضوع "الاجتهاد الانتقائي في الفقه الإسلامي: ضوابطه وحدوده" من القضايا العلمية الجوهرية التي تفرض نفسها على الساحة الفقهية المعاصرة، وذلك للأسباب التالية:

١. مواكبة تطورات العصر ومستجداته

في ظل التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتسارعة، تبرز الحاجة إلى منهج فقهي مرن يستطيع التعامل مع النوازل المعاصرة دون الخروج عن أصول الشريعة. والاجتهاد الانتقائي – إذا ضُبطَ بضوابط شرعية – يمثل أداة مهمة لاستنباط الأحكام المناسبة، من خلال الجمع بين تراث المذاهب الفقهية المتنوعة وواقع الناس المتغير.

٢. الحد من الفوضى الفقهية والافتاء العشوائي

في غياب الضوابط الدقيقة، أصبح الاجتهاد الانتقائي أحياناً ذريعةً للخروج عن الأصول المعتبرة، حيث يُنتقى الرأي الأسهل أو الأنسب لهوىً معين دون مراعاة الدليل أو المقصد الشرعي. وهذا الكتاب يحاول وضع معايير واضحة تمنع الانتقائية غير المنضبطة، التي تؤدي إلى تشتت الفتوى وتضليل العامة.

٣. الجمع بين الأصالة والمعاصرة

يشكل الاجتهاد الانتقائي جسراً بين التراث الفقهي الإسلامي الغني وبين حاجات العصر، مما يتطلب دراسة متأنية لضمان عدم التنازل عن

الثوابت الشرعية تحت شعار التيسير أو التحديث. فالانتقاء المنهجي الواعي يساعد في تقديم حلول فقهية متوازنة، تحترم النصوص وتستجيب لمتطلبات الزمان والمكان.

٤. مواجهة التحديات الفكرية والانحرافات الاجتهادية

في عصر العولمة وانتشار الأفكار المتناقضة، ظهرت بعض الدعوات التي تسعى إلى تفكيك الفقه الإسلامي عبر انتقاء الآراء الشاذة أو الضعيفة لدعم أغراض غير علمية. من هنا تأتي أهمية هذا البحث في كشف الانحرافات الاجتهادية، وتأصيل منهجية سليمة للتعامل مع النصوص والتراث الفقهي.

٥. سد الفراغ العلمي في الدراسات الأصولية المعاصرة

على الرغم من كثرة الكتابات حول الاجتهاد والتجديد الفقهي، إلا أن العديد من الدراسات أغفلت الجانب التطبيقي لضوابط الاجتهاد الانتقائي، أو اقتصرت على الجانب النظري دون ربطه بواقع الفتوى والقضاء. وهذا العمل يسعى لسد تلك الفجوة عبر الربط بين التنظير الأصولي والتطبيقات المعاصرة.

٦. حماية الوحدة الفكرية للأمة

إن ضبط الاجتهاد الانتقائي يحفظ للأمة وحدتها الفكرية، ويجنبها التشرذم الناتج عن تعدد الآراء غير المنضبطة. فالفقه الإسلامي – برغم

تعـــدد مذاهبـــه – يقـــوم علـــى أصـــول مشـــتركة، والانتقـــاء العشـــوائي للأحكـــام قـــد يُفقد هذه الوحدة ويُحدث انقسامات في فهم الشريعة.

الخاتمة

إن اختيـــار هـــذا الموضـــوع ينبـــع مـــن إدراك أهميتـــه المصـــيرية في رســـم مســـتقبل الاجتهـــاد الفقهـــي، وضـــرورة التوفيـــق بـــين ثـــراء الـــتراث وضـــرورات العصـــر. فهـــو لـــيس بحثـــاً أكاديميـــاً فحســـب، بـــل مشـــروعاً لإرســـاء منهجيـــة رصـــينة تحقـــق مقاصـــد الشـــريعة، وتجمـــع بـــين الوفـــاء للأصـــالة ومواكبـــة التطـــور، بعيـــداً عن الانحراف أو الجمود.

واللّهَ نســـأل أن يوفقنـــا لخدمـــة دينـــه، وأن يجعـــل هـــذا العمـــل لبنـــةً في صـــرح الفقه الإسلامي الخالد.

كتبه

فضيلة الشيخ

حذيفة بن حسين القحطاني

مسؤول افتاء محافظة صلاح الدين

تعريف الاجتهاد الانتقائي وأبعاده

أولاً: التعريف الاصطلاحي للاجتهاد الانتقائي

الاجتهاد الانتقائي هو منهج فقهي يقوم على اختيار الرأي المناسب من بين آراء المذاهب الفقهية المختلفة أو الأقوال المجتهَد فيها، دون التقيد بمذهب معين، مع مراعاة الضوابط الشرعية والأصولية. وهو يُعرف أيضاً بـ:

"التلفيق الفقهي" (إذا جُمِعَتْ أدلة متنوعة لتكوين رأي جديد).

"الاجتهاد التخييري" (اختيار ما يناسب الحالة من الأقوال الفقهية).

ويميز العلماء بين نوعين منه:

الانتقاء الإيجابي: وهو الاختيار المبني على الدليل الشرعي والمصلحة المرسلة، مع الالتزام بأصول الاجتهاد.

الانتقاء السلبي: وهو انتقاء الآراء دون ضابط شرعي، بدافع الهوى أو التيسير غير المبرر.

ثانياً: الأبعاد التاريخية للاجتهاد الانتقائي

لم يكن الاجتهاد الانتقائي وليد العصر الحديث، بل له جذور في التراث الإسلامي، منها:

عمل بعض الفقهاء القدامى: كاختيار أبي حنيفة ومالك والشافعي من أقوال الصحابة والتابعين ما يرونه راجحاً.

اجتهادات المتأخرين: كابن تيمية وابن القيم في انتقاء الأقوال المخالفة للمذاهب الأربعة عند وجود الدليل.

حركة التقنين في العصر العثماني: حيث جُمِعت مواد فقهية من عدة مذاهب في "مجلة الأحكام العدلية".

ثالثاً: الأبعاد المنهجية للاجتهاد الانتقائي

البعد الأصولي:

هل يجوز العدول عن الراجح في مذهب معين إلى مرجوح في مذهب آخر؟

ما مدى اعتبار "التلفيق" بين المذاهب في المسألة الواحدة؟

البعد المقاصدي:

يركز على تحقيق مصالح العباد ومراعاة الظروف الزمانية والمكانية.

مثال: اختيار رأي فقهي ييسر على الناس في المعاملات المالية الحديثة.

البعد الاجتماعي:

كيف يؤثر الاجتهاد الانتقائي في وحدة الأمة أو تفرقها؟

هل يؤدي إلى فوضى فقهية أم إلى تجديد مرن؟

رابعاً: أمثلة تطبيقية معاصرة

في المعاملات المالية: اختيار بعض المجامع الفقهية آراءً من مذاهب مختلفة لتسهيل المنتجات المصرفية الإسلامية.

في قضـــايا المـــرأة: الجمـــع بـــين آراء المـــذاهب في شـــروط الولايـــة أو الإرث لتحقيق العدالة.

في الطـــب والقضـــايا الطبيـــة: الأخـــذ بـــأقوال تبـــيح التـــداوي بالمحرمـــات عنـــد الضرورة.

خامساً: الضوابط الشرعية للانتقاء المقبول

حتـــى لا يتحـــول الاجتهـــاد الانتقـــائي إلى "تلاعـــب فقهـــي"، يشـــترط العلمـــاء ضوابط منها:

وجـــود دليـــل شـــرعي يـــدعم الـــرأي المنتقـــى، ولـــو كـــان مرجوحـــاً في مذهبـــه الأصلي.

مراعاة الإجماع المنقول وعدم مخالفة النصوص القطعية.

تحقيق المصلحة المعتبرة شرعاً، لا مجرد الهوى أو الضغوط الاجتماعية.

أهلية المنتقي (أن يكون مجتهداً أو متبحراً في الفقه المقارن).

الخاتمة

الاجتهـــاد الانتقـــائي لـــيس منهجـــاً مبتـــدعاً، بـــل هـــو أســـلوب اجتهـــادي مشـــروط بالضـــوابط الشـــرعية. وإذا أُحســـن اســـتخدامه، أصـــبح أداة لتجديـــد الفقـــه الإســـلامي ومواكبـــة التحـــديات المعاصـــرة، لكنـــه إن خـــرج عـــن ضـــوابطه تحـــول إلى خطـــر علـــى ثبـــات الشـــريعة. لـــذا، تبقـــى الدراســـات الأصـــولية العميقـــة هـــي الضمانة لاستخدامه بشكل صحيح.

الإشكالية البحثية وأهداف الكتاب.

أولاً: الإشكالية البحثية

يطرح موضوع "الاجتهاد الانتقائي في الفقه الإسلامي" إشكاليات منهجية وعملية عميقة، يمكن تلخيصها في التساؤلات التالية:

الإشكالية الأصولية:

هل الاجتهاد الانتقائي منهج شرعي معتبر، أم أنه خروج عن أصول الاجتهاد المذهبي؟

ما الحدود الفاصلة بين الانتقاء المشروع القائم على الدليل والمصلحة، والانتقاء العشوائي الذي يخضع للأهواء أو الضغوط الاجتماعية؟

الإشكالية التطبيقية:

كيف يمكن تطبيق الاجتهاد الانتقائي في العصر الحديث دون الوقوع في التناقض الفقهي أو تفكيك وحدة المذهب؟

ما مدى مشروعية التلفيق بين المذاهب في مسألة واحدة، وهل هناك ضوابط تحول دون التلاعب بالنصوص؟

الإشكالية الاجتماعية:

هل يؤدي انتشار الاجتهاد الانتقائي إلى تيسير الحياة الشرعية للمسلمين، أم إلى فوضى الفتاوى وانهيار الثوابت الفقهية؟

كيف نتعامل مع ظاهرة "الانتقائية الانتقائية" – أي اختيار الأقوال الأضعف دليلاً لمجاراة العصرنة أو التيارات الفكرية؟

ثانياً: أهداف الكتاب

يسعى هذا الكتاب إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية، أهمها:

الهدف التحليلي:

تحليل مفهوم الاجتهاد الانتقائي تأصيلاً وتاريخياً، وبيان موقعه في علم أصول الفقه.

دراسة نماذج تطبيقية من التراث الإسلامي والمعاصر لمعرفة مدى فعالية هذا المنهج.

الهدف التنظيري:

وضع ضوابط منهجية تحكم الاجتهاد الانتقائي، مثل:

اشتراط الاستناد إلى الدليل ولو كان مرجوحاً.

مراعاة المصلحة المعتبرة شرعاً.

عدم مخالفة الإجماع أو النصوص القطعية.

التمييز بين الانتقاء المقبول (كاختيار الإمام ابن تيمية لبعض آراء الظاهرية) والانتقاء المرفوض (كالأخذ بالرخص دون مسوغ شرعي).

الهدف التطبيقي:

تقديم معايير عملية للمفتين والقضاة في التعامل مع الاجتهاد الانتقائي.

معالجة قضايا معاصرة كالاقتصاد الإسلامي، حقوق المرأة، والطب النبوي، من خلال منهج انتقائي متزن.

الهدف النقدي:

كشف المزالق المنهجية في الممارسات المعاصرة، مثل:

انتقاء الأقوال الشاذة لدعم أيديولوجيات معينة.

إسقاط الضوابط الشرعية تحت شعار "التيسير" أو "التحديث".

تحذير طلاب العلم من الافتاء دون تأهيل، والذي قد يؤدي إلى تشويه صورة الشريعة.

الهدف التجديدي:

اقتراح آليات عملية لتفعيل الاجتهاد الانتقائي في إطار مؤسسي (مثل المجامع الفقهية) لضمان الموضوعية.

الدعوة إلى توحيد المرجعيات الفقهية في القضايا الكبرى لتجنب التشتت.

الخاتمة

إن الإشكالية الأساسية لهذا الكتاب تدور حول كيفية تحقيق التوازن بين الأصالة والمرونة في الاجتهاد الفقهي، دون التفريط في الثوابت أو التمادي في التيسير غير المنضبط. ومن خلال الأهداف المذكورة، يسعى المؤلف إلى تقديم رؤية متكاملة تجمع بين العمق الأصولي والواقعية المعاصرة، ساعياً ليكون هذا العمل لبنة في بناء فقه إسلامي يجمع بين ثبات المبادئ ومرونة التطبيق.

"إن الفقه الإسلامي ليس مجرد نصوص جامدة، بل هو حياة متجددة تحتاج إلى أدوات منهجية تضبط حركة الاجتهاد بين الثابت والمتغير."

الباب الأول: مفهوم الاجتهاد الانتقائي وضوابطه

الفصل الأول: تعريف الاجتهاد الانتقائي وتمييزه عن المفاهيم المشابهة

المبحث الأول: تعريف الاجتهاد الانتقائي لغةً واصطلاحًا

أولًا: التعريف اللغوي

الاجتهاد: في اللغة من الجَهد (بفتح الجيم) أي المشقة، أو الجُهد (بضم الجيم) أي الطاقة. يُقال: "اجتهد في الأمر" إذا بذل وسعه لتحقيقه.

الانتقائي: من "انتقى" أي اختار الأفضل أو الأنسب. فيُقال: "انتقى الشيء" أي اختاره بعناية بعد فرز الغث من السمين.

فالاجتهاد الانتقائي لغةً: "بذل الجهد في اختيار الرأي الأنسب من بين الآراء المتاحة بعد تمحيصها".

ثانيًا: التعريف الاصطلاحي

عرف العلماء الاجتهاد الانتقائي بتعريفات متقاربة، منها:

عند الأصوليين:

"هو اختيار المجتهد أو المفتي للرأي الفقهي الذي يراه الأقوى دليلًا أو الأنسب للواقع من بين آراء المذاهب المختلفة، دون التقيد بمذهب معين، مع مراعاة الضوابط الشرعية."

في الفقه المقارن:

"منهج يُعتمد فيه على مقارنة الأقوال الفقهية وترجيح ما يتوافق مع النص الشرعي أو المصلحة المرسلة، حتى لو كان مخالفًا للمذهب المتبع."

في الاصطلاح المعاصر:

"آلية لتكييف الأحكام الفقهية مع المستجدات بالاستفادة من تراث المذاهب، عبر انتقاء ما يحقق مقاصد الشريعة ويناسب ظروف العصر."

أركان التعريف الاصطلاحي:

الاختيار الواعي: ليس انتقاءً عشوائيًا، بل بناءً على معايير (كقوة الدليل، المصلحة، السياق).

عدم التقيد بمذهب: الخروج من الانغلاس المذهبي إلى الأخذ من جميع التراث الفقهي.

الضابط الشرعي: الالتزام بأصول الاجتهاد المعتبرة، وعدم مخالفة الإجماع أو النص القطعي.

ثالثًا: التمييز بين الاجتهاد الانتقائي والمفاهيم المشابهة

الاجتهاد الانتقائي التلفيق الفقهي:

الاجتهاد الانتقائي: قد يقتصر على اختيار رأي واحد من مذهب معين دون دمجه بآخر.

التلفيق: دمج جزئيات من مذاهب مختلفة في مسألة واحدة (كجمع بين شروط النكاح عند الحنفية وأركانه عند الشافعية).

الاجتهاد الانتقائي الاجتهاد التخييري:

الانتقائي: يعتمد على الترجيح العلمي بناءً على الأدلة.

التخييري: يترك الخيار للمكلف بين آراء متعددة دون ترجيح (كقول بعض المعاصرين: "اختر ما شئت من المذاهب").

الاجتهاد الانتقائي الاجتهاد التجديدي:

الانتقائي: يعتمد على الأقوال الموجودة في التراث.

التجديدي: قد يصل إلى استنباط أحكام جديدة غير مسبوقة.

رابعًا: أمثلة توضيحية

مثال انتقائي مقبول: اختيار فتوى ابن تيمية بجواز التيمم لمرضى الكلى المستديمين (خروجًا على المذهب الحنبلي).

مثال انتقائي مرفوض: الأخذ برأي شاذ يبيح الربا بحجة "الضرورة" دون شروطها الشرعية.

الخاتمة

الاجتهاد الانتقائي ليس بدعةً حداثية، بل هو منهج له أصوله في تراثنا الفقهي، لكنه يحتاج إلى ضوابط صارمة لئلا يتحول إلى "فوضى اجتهادية". وهذا ما سيتناوله الكتاب في الفصول القادمة بالتفصيل.

الفرق بين الاجتهاد الانتقائي والتلفيق الفقهي

أولاً: التعريف الاصطلاحي لكل منهما

الاجتهاد الانتقائي:

هو اختيار رأي فقهي واحد من بين آراء المذاهب المختلفة بناءً على الدليل الشرعي أو المصلحة المرسلة، دون التقيد بمذهب معين.

مثال: اختيار قول الشافعي في مسألة، ومالك في أخرى، وفق ضوابط معينة.

التلفيق الفقهي:

هو دمج جزئيات من مذاهب متعددة في مسألة واحدة لإنشاء حكم جديد لم يقل به أي مذهب منفردًا.

مثال: الجمع بين شرط "الولي" في النكاح عند الحنابلة، وشرط "الإشهار" عند المالكية، في عقد واحد.

ثانياً: أوجه الاختلاف الجوهرية

المعيار	الاجتهاد الانتقائي	التلفيق الفقهي
الطبيعة	اختيار رأي كامل من مذهب معين.	تركيب رأي جديد من أجزاء مذاهب مختلفة.
الهدف	تبني الرأي الأقوى دليلًا أو أنسب للواقع.	تكوين حلٍّ مرن يجمع بين المذاهب.
الشرعية	مقبول إذا وافق الضوابط الأصولية.	محل خلاف؛ فبعض العلماء يرونه باطلًا.
الأثر الفقهي	لا يخلو التراث الفقهي من أمثلته.	قد يؤدي إلى أحكام مُبتدَعة لم تُسبق.

ثالثاً: أمثلة توضيحية

مثال على الاجتهاد الانتقائي:

مسألة: حكم بيع العينة (بيع الشيء بثمن مؤجل ثم شراؤه نقدًا بأقل).

الانتقاء: الأخذ بقول الإمام مالك بتحريمه (بدلاً من قول أبي حنيفة بجوازه).

مثال على التلفيق المرفوض:

مسألة: الطلاق.

التلفيق: الجمع بين:

اعتبار "الطلاق الثلاث في جلسة واحدة" طلقة واحدة (عند ابن تيمية).

اشتراط حضور شاهدين (عند المالكية).

النقد: هذا الحكم المركب لم يقل به أي مذهبٍ منفردًا، وقد يخالف الإجماع.

مثال على تلفيق مقبول عند بعض العلماء:

مسألة: شروط عقد النكاح.

التلفيق: الأخذ بـ:

اشتراط الولي (عند الجمهور).

عدم اشتراط الإشهار (عند الحنفية).

التبرير: إذا تحققت مقاصد النكاح دون تعطيل للأصول.

رابعاً: الضوابط الفاصلة بينهما

ضابط المقاصد:

الاجتهاد الانتقائي يراعي تحقيق العدل أو رفع الحرج.

التلفيق يجب ألا يُذهب بمقصد الشارع (كالتلاعب في العقود).

ضابط الإجماع:

كلا النهجين لا يجوز أن يخالفا إجماعًا منقولاً صحيحًا.

ضابط التكامل:

التلفيق الجائز هو ما كانت أجزاؤه متناغمة (كالجمع بين شروط متكاملة في النكاح).

التلفيق الباطل هو ما أنتج تناقضًا (كالجمع بين شرطين متعارضين في عقد واحد).

خامساً: موقف العلماء من التلفيق

الموافقون: يرون صحته إذا:

لم يخالف نصًّا أو إجماعًا.

حقق مصلحة معتبرة.

كان المنتقي مجتهدًا.

المعارضون: يرفضونه لأنه:

يؤدي إلى اختلاط الأحكام.

يُدخل في الدين ما ليس منه.

الخاتمة

الفرق الجوهري هو أن الاجتهاد الانتقائي يختار رأيًا موجودًا سلفًا، بينما التلفيق يبتكر حكمًا جديدًا. والأولى بالاتباع هي الانتقائية المنضبطة، أما التلفيق فحكمه الدقيق يحتاج إلى نظرٍ في الأدلة والغايات. وهذا ما سيتعمق فيه الكتاب في الفصول القادمة.

الفرق بين الاجتهاد الانتقائي والانتقاء المذهبي.

أولاً: التعريفات التأسيسية

الاجتهاد الانتقائي:

منهج فقهي يقوم على اختيار الرأي الأرجح من مختلف المذاهب الفقهية دون التقيّد بمذهب معين

يعتمد على موازنة الأدلة والمصالح في كل مسألة على حدة

مثال: أخذ فتوى من المذهب الحنفي في معاملة، وأخرى من المذهب المالكي في عبادة

الانتقاء المذهبي:

اختيار بعض الآراء ضمن إطار مذهب فقهي واحد مع الالتزام العام بأصول ذلك المذهب

يحدث عادة عند تعدد الأقوال داخل المذهب الواحد

مثال: اختيار قول للإمام أحمد في مسألة مع مخالفته لرأي المشهور في المذهب الحنبلي

ثانياً: الفروق الجوهرية

وجه المقارنة	الاجتهاد الانتقائي	الانتقاء المذهبي
نطاق الاختيار	يشمل جميع المذاهب الفقهية	يقتصر على المذهب الواحد
المرجعية الأصولية	يعتمد على الأدلة مباشرة	يلتزم بأصول المذهب المعين
درجة المرونة	أكثر مرونة وتجاوزاً للمذهبية	أقل مرونة (ضمن أطر المذهب)
الأهلية المطلوبة	يحتاج إلى اجتهاد مطلقيكفي فيه الاجتهاد داخل المذهب	
الهدف	تحقيق الملاءمة الشرعية للواقع	تطوير المذهب وتنقيحه داخلياً

ثالثاً: أمثلة تطبيقية

في الاجتهاد الانتقائي:

الأخذ بقول الشافعية في طهارة الماء المستعمل

واختيار رأي الحنفية في بيع السلم

مع الأخذ برأي المالكية في شروط النكاح

في الانتقاء المذهبي:

المالكي الذي يختار قول ابن القاسم في مسألة

ويأخذ برأي أشهب في أخرى

مع بقائه ضمن أصول المذهب المالكي

رابعاً: الضوابط والحكم الشرعي

الاجتهاد الانتقائي:

جائز بشروط:

وجود أهلية الاجتهاد

مراعاة قواعد الترجيح

عدم مخالفة النصوص القطعية

يحتاج إلى معرفة عميقة بمقاصد الشريعة

الانتقاء المذهبي:

جائز عند:

اختلاف الروايات في المذهب

وجود تصحيح لبعض الأقوال

مراعاة التدرج في الترجيح

يحتاج إلى فهم دقيق لأصول المذهب

خامساً: الإشكالات والضوابط

إشكالات الاجتهاد الانتقائي:

خطر التلفيق غير المنضبط

احتمال الانتقاء وفق الأهواء

صعوبة الضبط في الواقع المعاصر

ضوابط الانتقاء المذهبي:

ضرورة معرفة مراتب الأقوال في المذهب

فهم أسباب اختلاف الأئمة داخل المذهب

مراعاة التدرج التاريخي لتطور المذهب

الخاتمة

يظل الفرق بين المنهجين جوهرياً من حيث:

سعة دائرة الاختيار

درجة الالتزام المذهبي

مستوى الأهلية المطلوبة

مع التأكيد على أن كلا المنهجين يحتاج إلى ضوابط شرعية وأهلية علمية، وأن الانتقاء المذهبي يمثل مرحلة متقدمة في التخصص الفقهي، بينما الاجتهاد الانتقائي يحتاج إلى تأهيل أعلى لسلامة التطبيق.

الفرق بين الاجتهاد الانتقائي والترجيح الفقهي.

أولاً: التعريفات الأساسية

الاجتهاد الانتقائي:

منهج فقهي يقوم على اختيار الأقوال من مختلف المذاهب دون التقيد بمذهب معين

يعتمد على مواءمة الأحكام مع الواقع مع مراعاة الضوابط الشرعية

مثال: أخذ رأي الشافعية في الطهارة، ورأي الحنفية في المعاملات

الترجيح الفقهي:

عملية مقارنة الأدلة والآراء داخل المذهب الواحد أو بين المذاهب لتحديد الرأي الأقوى

يركز على قوة الدليل أكثر من ملاءمة الواقع

مثال: ترجيح قول للإمام أحمد على آخر في المذهب الحنبلي بناءً على قوة السند

ثانياً: الفروق الجوهرية

وجه المقارنة	الاجتهاد الانتقائي	الترجيح الفقهي
نطاق العمل	يتجاوز المذاهب جميعاً	قد يكون داخل المذهب أو بين المذاهب
المعيار الأساسي	الملاءمة للواقع والمصلحة	قوة الدليل والاستدلال
الهدف الرئيسي	التكيف مع المستجدات	معرفة الرأي الأصح شرعاً
الأهلية المطلوبة	يحتاج لفهم مقاصد الشريعة	يحتاج لعمق في علم الأصول
درجة المرونة	أكثر مرونة	أكثر تحفظاً

ثالثاً: أمثلة تطبيقية

الاجتهاد الانتقائي:

اختيار فتوى ابن تيمية في مسألة طبية معاصرة

الأخذ برأي المالكية في نازلة مالية حديثة

الترجيح الفقهي:

ترجيح قول أبي حنيفة على الشافعي في مسألة الإيجاب والقبول

تفضيل رواية عن الإمام مالك على أخرى في نفس المذهب

رابعاً: مجالات التطبيق

الاجتهاد الانتقائي:

القضايا المستجدة التي لا سابق لها

المواضيع التي تحتاج مرونة في التطبيق

حالات الضرورة والمصلحة الراجحة

الترجيح الفقهي:

الدراسات الأكاديمية الفقهية

التقنين والتشريع القانوني

الفتاوى المؤسسية

خامساً: الضوابط الشرعية

ضوابط الاجتهاد الانتقائي:

عدم مخالفة النصوص القطعية

مراعاة مقاصد الشريعة

وجود المصلحة المعتبرة

انطباع شروط الاجتهاد

ضوابط الترجيح الفقهي:

معرفة وجوه الترجيح المعتبرة

فهم مناهج الأئمة في الاستنباط

التمييز بين المرجحات الصحيحة والضعيفة

الخاتمة

يكمن الفرق الجوهري في أن:

الترجيح عملية علمية محضة تهدف للوصول إلى الحكم الأقوى دليلاً

الانتقاء منهج تطبيقي يهدف للتكيف مع الواقع المعاصر

مع التأكيد على أن كلا الآليتين تحتاج إلى تأهيل شرعي عميق، وأن الترجيح يعد أساساً علمياً للانتقاء السليم. والجمع بين المنهجين بحكمة هو ما ينتج فقهاً معاصراً متزناً.

الفصل الثاني: المشروعية والضوابط الفقهية للاجتهاد الانتقائي

المبحث الأول: الأصل في الاجتهاد الانتقائي – الجواز أم المنع؟

أولاً: أدلة الجواز والمنع في المذاهب الفقهية

١. أدلة المبيحين للاجتهاد الانتقائي:

النصوص الشرعية:

قوله تعالى: "فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ" (النحل: ٤٣)، حيث تُفسر "أهل الذكر" على أنهم العلماء من مختلف المذاهب.

حديث معاذ بن جبل (رضي الله عنه) عندما أذن له النبي (صلى الله عليه وسلم) أن يجتهد برأيه عند عدم وجود نص.

الإجماع العملي للسلف:

اجتهادات الصحابة والتابعين في اختيار الأقوال المناسبة للوقائع دون تقيد بمذهب معين.

عمل الفقهاء المتأخرين كابن تيمية وابن القيم في الأخذ من مختلف المذاهب عند قوة الدليل.

المصلحة الشرعية:

تحقيق التيسير على الناس ومراعاة اختلاف الظروف والأحوال.

٢. أدلة المانعين أو المقيدين:

خطر التلاعب بالدين:

بعض الفقهاء يحذرون من أن الانتقاء غير المنضبط قد يؤدي إلى "التشهي في الدين" باختيار الأسهل دون ضابط.

قال ابن القيم: "من تتبع الرخص فقد تزندق"، وإن كان المقصود به الانتقاء بدافع الهوى.

الالتزام بالمذهب:

رأي بعض المتأخرين بوجوب تقليد مذهب معين للحفاظ على الوحدة الفقهية ومنع الفوضى.

ثانياً: التقسيم الفقهي لحكم الاجتهاد الانتقائي

الحكم الشرعي	شروطه وضوابطه	مثال تطبيقي
الجواز الشرعي	– وجود دليل شرعي أو مصلحة راجحة. – عدم مخالفة الإجماع القطعي. – توفر أهلية الاجتهاد أو الفهم.	اختيار قول الشافعية في طهارة ماء البحر للضرورة.

الكراهة أو المنع – الانتقاء بدافع الهوى أو التيسير غير المبرر. الأخذ بالرخص الشاذة في المعاملات المالية.

– عدم مراعاة ضوابط الترجيح.

– جهل المنتقي بأصول الاجتهاد.

ثالثاً: أقوال العلماء في المشروعية

القائلون بالجواز (جمهور الأصوليين):

ابن تيمية: يرى أن "الأخذ بأقوال العلماء بالدليل جائز، بل واجب عند تعين الصواب".

القرافي (مالكي): يؤكد في "الفروق" أن الاجتهاد الانتقائي مشروع إذا قصد به تحقيق العدل.

المقيدون (بعض المذهبيين المتأخرين):

ابن عابدين (حنفي): يحذر من "انتقاء العوام للأحكام دون فهم"، لكنه لا يمنع الاجتهاد للمؤهلين.

السيوطي (شافعي): يشترط أن يكون المنتقي مجتهداً أو متبحراً في الفقه المقارن.

المانعون (قلة):

بعض المتأخرين من المقلدين يرون وجوب التزام المذهب الواحد حفظاً للوحدة.

رابعاً: الضوابط الشرعية للانتقاء الجائز

الضابط الأصولي:

أن يكون الرأي المنتقى له أصل في الشرع، ولو كان مرجوحاً في مذهبه.

الضابط المقاصدي:

أن يحقق مصلحة معتبرة أو يدفع ضرراً واضحاً.

الضابط الاجتماعي:

ألا يؤدي إلى تشتت الأمة أو تناقض الأحكام في المجتمع الواحد.

الضابط العلمي:

أن يكون المنتقي على دراية بأصول الفقه وفهم الواقع.

خامساً: الخلاصة الفقهية

الأصل في الاجتهاد الانتقائي الجواز بشرط:

الالتزام بالضوابط الشرعية.

عدم الانتقاء العشوائي.

توفر الأهلية العلمية.

أما المنع فيكون في حالات:

الانتقاء بدافع الهوى.

مخالفة النصوص القطعية.

عدم أهلية المنتقي.

الخاتمة

الاجتهاد الانتقائي ليس بدعةً في الدين، بل هو منهج له أصوله في تراثنا الفقهي، لكنه كسائر أنواع الاجتهاد يحتاج إلى ضوابط صارمة تحول دون تحوله إلى أداة للتفلت من الأحكام الشرعية. وهذا ما سيتناوله الكتاب بالتفصيل في المباحث القادمة عن الضوابط والتطبيقات.

الضوابط الشرعية لقبول الاجتهاد الانتقائي، ومنها:

أولاً: الضوابط المتعلقة بالنصوص الشرعية

عدم مخالفة النصوص القطعية:

يشترط ألا يتعارض الرأي المنتقى مع آية قرآنية أو حديث صحيح متفق على صحته.

مثال: لا يجوز انتقاء رأي يبيح الربا القطعي بحجة "التيسير".

الالتزام بأدلة الشرع الظنية:

إذا اختلفت الأدلة الظنية (كالأحاديث الضعيفة أو الآراء الاجتهادية)، يجوز الاختيار وفق ضوابط الترجيح.

ثانياً: الضوابط المتعلقة بالمقاصد الشرعية

تحقيق المصلحة المعتبرة:

يجب أن يكون الانتقاء لتحقيق مصلحة شرعية معترف بها (كجلب منفعة أو دفع ضرر).

مثال: اختيار الرخصة في السفر الطويل بقصد التيسير على المسافرين.

درء المفاسد مقدم على جلب المصالح:

لا يجوز انتقاء رأي يترتب عليه مفسدة أكبر.

مثـــال: لا يصـــح اختيـــار رأي يبـــيح التـــدخين بحجـــة "عـــدم وجـــود نـــص صـــريح بتحريمه".

ثالثاً: الضوابط المتعلقة بالمجتهد

أهلية المنتقي العلمية:

يشترط فيمن يمارس الاجتهاد الانتقائي:

معرفة اللغة العربية

الإحاطة بأصول الفقه

فهم مقاصد الشريعة

معرفة بفقه الموازنات

العدالة والنزاهة:

أن يكون المنتقي بعيداً عن الهوى أو التبعية لجهة معينة.

أن لا يكون انتقاؤه للأحكام بدافع المصالح الشخصية.

رابعاً: الضوابط المتعلقة بالواقع

مراعاة تغير الزمان والمكان:

يجوز انتقاء ما يناسب العصر إذا تحققت شروط:

وجود عرف مستقر

تغير الظروف

عدم مخالفة النصوص

الموازنة بين المصالح والمفاسد:

عند تعارض المصالح، يختار الرأي الذي يحقق أعلى المصلحتين أو يدفع أعلى المفسدتين.

خامساً: الضوابط المتعلقة بالأمة

عدم الإخلال بوحدة الأمة:

ألا يؤدي الانتقاء إلى:

تشتت الجماعة

تناقض الأحكام في المجتمع الواحد

إثارة الفتنة بين المسلمين

مراعاة الإجماع والسنة العملية:

عدم مخالفة الإجماع القطعي

احترام السنة العملية للأمة في المسائل التي استقر عليها العمل

سادساً: الضوابط الشكلية

التدرج في التطبيق:

الأخذ بالتيسير تدريجياً عند الحاجة

عدم التغيير المفاجئ للأحكام

الشفافية في بيان الأدلة:

وجوب إظهار الدليل والسبب في الاختيار

تجنب الإبهام أو التضليل في عرض الآراء

خاتمة وتطبيقات معاصرة

تطبيق صحيح: اختيار بعض المجامع الفقهية لآراء من مذاهب مختلفة في المعاملات المصرفية الإسلامية مع مراعاة الضوابط السابقة.

تطبيق مرفوض: انتقاء بعض الدعاة لأقوال شاذة في قضايا المرأة دون مراعاة للمقاصد أو الأدلة.

الضابط الأهم: أن يكون الاجتهاد الانتقائي خادماً للشريعة لا متحكماً فيها، ومحققاً لمقاصدها لا محرفاً لها. وهذه الضوابط تحول الانتقاء من كونه "تلاعباً بالنصوص" إلى كونه "آلية تجديد شرعي".

الالتزام بالقواعد الأصولية والفقهية.

الضابط الأول: الالتزام بالقواعد الأصولية والفقهية في الاجتهاد الانتقائي

أولاً: الأسس الأصولية للاجتهاد الانتقائي

مراعاة الأدلة الشرعية ترتيباً وقوة:

تقديم النصوص القطعية على الظنية

التزام التسلسل الأصولي في الاستدلال (القرآن ← السنة ← الإجماع ← القياس)

مثال: لا يجوز تقديم قياس ضعيف على حديث صحيح

التقيد بأصول المذاهب المستند إليها:

فهم المنهج الاستنباطي لكل مذهب قبل انتقاء رأيه

مراعاة علل الأحكام عند الأئمة الأربعة

مثال: لا يجوز أخذ رأي الشافعي في مسألة مع إهمال علته التي بنى عليها حكمه

ثانياً: الضوابط الفقهية الأساسية

التزام قواعد الفقه الكلية:

تطبيق القواعد مثل:

"اليقين لا يزول بالشك"

"المشقة تجلب التيسير"

"الضرورات تبيح المحظورات"

مثال: لا يجوز انتقاء رأي يخالف قاعدة "لا ضرر ولا ضرار"

مراعاة فقه الأولويات:

الموازنة بين المصالح والمفاسد

تقديم الأهم على المهم

مثال: عند اختيار رأي في الجهاد، يراعى حفظ النفس ومقاصد الشريعة

ثالثاً: الضوابط التطبيقية

الالتزام بمنهجية الترجيح العلمي:

تطبيق معايير الترجيح المعتبرة مثل:

قوة الدليل

موافقة القياس

تحقيق المصلحة

مثال: ترجيح القول بجواز التصوير للضرورة مع مراعاة الضوابط

مراعاة التدرج في الأحكام:

الأخذ بمبدأ التدرج في تغيير الفتوى

مثال: عند تغيير فتوى تتعلق بعادات الناس، يؤخذ بالتدرج الحكيم

رابعاً: الضمانات العلمية

اشتراط التمكن من العلوم الشرعية:

إتقان علوم الآلة (أصول الفقه، مصطلح الحديث، اللغة العربية)

الفهم العميق لمقاصد الشريعة

مثال: لا يصح لغير المتخصص في أصول الفقه ممارسة الاجتهاد الانتقائي

الالتزام بآداب الاختلاف الفقهي:

احترام آراء الأئمة

تجنب الطعن في المذاهب

مثال: عند اختيار رأي مغاير لمذهب معين، يجب عرضه بأدب علمي

خامساً: معايير التطبيق العملي

المواءمة بين النص والواقع:

فهم الواقع قبل تطبيق النص

مراعاة تغير الأحكام بتغير الأزمنة والأحوال

مثال: تطبيق أحكام الجهاد اليوم يحتاج لفقه الموازنات

التكامل بين الثابت والمتغير:

المحافظة على الثوابت الشرعية

المرونة في المتغيرات الاجتهادية

مثال: الثبات في أصول العقيدة، والمرونة في بعض فروع المعاملات

الخاتمة والتوصيات

ضرورة إنشاء "لجان علمية متخصصة" لممارسة الاجتهاد الانتقائي

أهمية توثيق عملية الاجتهاد الانتقائي وبيان أدلتها

الحاجة إلى وضع "دليل منهجي" لضبط الاجتهاد الانتقائي في المؤسسات الشرعية

الالتزام بهذه الضوابط يحول الاجتهاد الانتقائي من مجرد "اختيار عشوائي" إلى "آلية تجديد شرعي منضبطة"، تحقق مقاصد الشريعة في حفظ الدين وتيسير أمور العباد.

ضابط عدم تتبع الرخص لمجرد التيسير في الاجتهاد الانتقائي

أولاً: تعريف تتبع الرخص والمقصود به

التعريف الاصطلاحي:

هو اختيار الأسهل من الأقوال الفقهية دون مسوغ شرعي، بدافع الهوى أو مجرد التيسير غير المنضبط

يعرفه الأصوليون بأنه: "انتقاء الأقوال المرجوحة أو الشاذة لمجرد موافقتها لهوى المنتقي"

الفرق بينه وبين التيسير الشرعي:

التيسير الشرعي: تخفيف مقصود من الشارع لحكمة (كالرخص في السفر أو المرض)

تتبع الرخص: تخفيف مبتدع يخالف مقاصد الشريعة

ثانياً: أدلة تحريم تتبع الرخص

من القرآن الكريم:

قوله تعالى: "وَلا تَتَّبِعُوا الْهَوَى فَتَضِلُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ" (ص:٢٦)

قوله تعالى: "أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ" (البقرة:٨٥)

من السنة النبوية:

حديث: "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين" (أخرجه ابن عدي)

تحذير النبي صلى الله عليه وسلم من "محدثات الأمور"

من أقوال العلماء:

الإمام مالك: "ليس العلم بكثرة الرواية، ولكن العلم نور يضعه الله في القلب"

ابن القيم: "من تتبع الرخص فقد تزندق"

ثالثاً: ضوابط تجنب تتبع الرخص

الضابط المقاصدي:

يشترط أن يكون التيسير ضمن المقاصد الشرعية المعتبرة

مثال: الرخصة في الفطر للمريض (مقصد شرعي) إباحة الربا بحجة "التيسير المالي"

الضابط العلمي:

وجود دليل معتبر للرأي المنتقى

عدم الاعتماد على الأقوال الشاذة أو الضعيفة

مثال: لا يصح الأخذ برأي شاذ في إباحة التدخين

الضابط الأخلاقي:

تجنب موافقة الهوى

البعد عن مسايرة الأهواء الشعبية

مثال: لا يجوز تغيير فتوى لمجرد ضغوط اجتماعية

رابعاً: تطبيقات معاصرة

تطبيقات صحيحة:

التيسير في أحكام السفر للرحلات الطويلة مع مراعاة الضوابط

التخفيف في أحكام المرضى بأمراض مزمنة

تطبيقات مرفوضة:

إباحة المعاملات الربوية بحجة "الضرورة الاقتصادية" دون شروط

الترخيص في المحرمات القطعية بدعوى "مواكبة العصر"

خامساً: آثار مخالفة هذا الضابط

على مستوى الفرد:

ضياع التقوى في القلب

الوقوع في التناقض الفقهي

على مستوى الأمة:

تفكك الوحدة الفقهية

فقدان الثقة في الفتاوى الشرعية

انتشار الفوضى الدينية

خاتمة وتوصيات

للعلماء: ضرورة التصدي للفتاوى المتساهلة غير المنضبطة

لطلبة العلم: التثبت قبل الأخذ بالأقوال وتمييز الرخص المشروعة من المنوعة

للعامة: الرجوع للمؤسسات الشرعية المعتمدة بدلاً من تتبع الأسهل

"ليس الاجتهاد الانتقائي ممراً للتهرب من الأحكام، بل طريقاً لتحقيق العدل الشرعي ضمن الضوابط" (ابن عثيمين)

أن يكون مبنيًا على دليل معتبر.

الضابط الشرعي: أن يكون الاجتهاد الانتقائي مبنيًا على دليل معتبر

أولاً: تعريف الدليل المعتبر في الاجتهاد الانتقائي

التعريف الأصولي:

الدليل المعتبر: هو كل نص شرعي أو أصل كلي يمكن الاستناد إليه في استنباط الأحكام، سواء كان قطعيًا أو ظنيًا مع قبوله عند أهل العلم.

شروط اعتبار الدليل:

أن يكون مستندًا إلى مصادر التشريع المعتمدة (الكتاب، السنة، الإجماع، القياس الصحيح)

أن يكون مقبولاً عند جمهور العلماء أو طائفة معتبرة منهم

أن لا يكون منسوخًا أو معارضًا بما هو أقوى منه

ثانياً: أنواع الأدلة المعتبرة في الاجتهاد الانتقائي

الأدلة النصية:

الآيات المحكمة

الأحاديث الصحيحة أو الحسنة

مثال: الاستدلال بحديث "لا ضرر ولا ضرار" في النوازل الطبية

الأدلة الإجمالية:

الإجماع القطعي

القياس الجلي

مثال: قياس العقود الإلكترونية على العقود التقليدية

الأدلة المقاصدية:

تحقيق المصالح المرسلة

سد الذرائع

مثال: اعتبار مقصد حفظ المال في المعاملات المالية الحديثة

ثالثاً: ضوابط اعتماد الدليل في الاجتهاد الانتقائي

ضابط الترجيح:

عند تعارض الأدلة:

تقديم النص على القياس

تقديم الدليل القطعي على الظني

تقديم المصلحة الراجحة

ضابط التطبيق:

مراعاة مناسبة الدليل للواقعة

التأكد من انطباق شروط الدليل على المسألة

مثال: لا يجوز تطبيق أدلة الضرورة إلا عند تحقق شروطها

ضابط التوثيق:

وجوب إبراز الدليل وبيان درجته

ضرورة ذكر خلاف العلماء في الدليل إن وجد

رابعاً: مظاهر الخلل في الاستدلال

الأخذ بالأدلة الضعيفة:

مثل: الاعتماد على الأحاديث الموضوعة أو الآراء الشاذة

التعسف في الاستدلال:

مثل: تطبيق النصوص على غير مرادها

مثال: الاستدلال بآيات الحرب على معاملة المدنيين

إهمال الأدلة المعارضة:

مثل: إغفال الأدلة الأخرى في المسألة

خامساً: أمثلة تطبيقية

مثال صحيح:

الاستدلال على جواز التلقيح الصناعي:

بقاعدة "الضرورات تبيح المحظورات"

مع مراعاة الضوابط الشرعية

مثال خاطئ:

الاستدلال على جواز الربا:

بتأويل آيات التحريم

أو الأخذ برأي شاذ

خاتمة وتوصيات

للعلماء: ضرورة التثبت في النقل والاستدلال

للمجتهدين: وجوب الموازنة بين الأدلة قبل الاختيار

لطلبة العلم: تعلم أصول الاستدلال قبل ممارسة الاجتهاد

"الدليل هو حصن الاجتهاد المنضبط، والانتقاء بغير دليل سفينة بلا شراع" (الغزالي)

أن لا يؤدي إلى التناقض بين المسائل الفقهية.

الضابط الشرعي: تجنب التناقض بين المسائل الفقهية في الاجتهاد الانتقائي

أولاً: مفهوم التناقض الفقهي الممنوع

التعريف العلمي:

التناقض الفقهي: هو اختلال في النظام التشريعي ينتج عن:

جمع مسائل متعارضة لا يجمعها ضابط شرعي

اختيار آراء متنافرة في قضايا مترابطة

الفرق بينه وبين التعددية الفقهية المشروعة:

التعددية: تباين الآراء في مسائل مستقلة (مشروع)

التناقض: تعارض في المسائل المتلازمة (ممنوع)

ثانياً: ضوابط منع التناقض

ضابط التوافق المقاصدي:

أن تتفق الأحكام المنتقاة في:

تحقيق مقاصد الشريعة

مراعاة الكليات الخمس

مثال: لا يجوز الجمع بين إباحة الخمر بحجة الحرية وتحريم الرياضة بحجة الحشمة

ضابط الانسجام الأصولي:

وحدة المنهج في الاستنباط:

تطبيق قواعد أصولية متناغمة

عدم التعارض بين الأدلة المستخدمة

مثـــال: لا يصـــح الأخـــذ بالاحتيـــاط في العبـــادات والتســـاهل في المعـــاملات دون ضابط

ضابط التكامل الوظيفي:

أن تخدم الأحكام المنتقاة:

نظاماً تشريعياً متكاملاً

رؤية فقهية واضحة

مثال: نظام الأسرة يجب أن يكون مترابطاً في الزواج والطلاق والإرث

ثالثاً: معايير اكتشاف التناقض

معيار الترابط الموضوعي:

تقييم العلاقة بين المسائل:

الروابط السببية

الوحدة الموضوعية

مثال: أحكام العدة مرتبطة بأحكام الطلاق فلا يجوز الفصل بينهما

معيار التوازن التشريعي:

الموازنة بين:

الحقوق والواجبات

المصالح والمفاسد

مثال: لا يجوز التشديد في حقوق الزوج مع التساهل في حقوق الزوجة

رابعاً: تطبيقات معاصرة

تطبيقات صحيحة:

نظام العقوبات الإسلامي (يجمع بين الحدود والتعازير بشكل متناسق)

المنظومة المالية الإسلامية (تتكامل فيها أحكام البيوع مع أحكام الزكاة)

تطبيقات مرفوضة:

إباحة الاختلاط مع تحريم خروج المرأة للعمل

التوسع في أسباب الفطر مع التشديد في قضاء الصوم

خامساً: علاج التناقض عند وقوعه

المنهج الوقائي:

وضع "خارطة فقهية" قبل الاجتهاد

دراسة الآثار المترتبة على كل اختيار

المنهج العلاجي:

مراجعة المسائل المتعارضة

إعادة التوازن عبر:

الترجيح المقاصدي

الموازنة الشرعية

خاتمة وتوصيات

للمجامع الفقهية: وضع معايير للتكامل بين الأحكام

للباحثين: دراسة النظم الفقهية لا المسائل المنعزلة

للمفتين: مراعاة السياق العام للفتوى

"الشريعة نظام متكامل، والانتقاء الذكي يحافظ على هذه العضوية دون تفكيك" (الطاهر بن عاشور)

هذا الضابط يحول الاجتهاد الانتقائي من مجرد جمع آراء إلى بناء نسق تشريعي متجانس يحقق مقاصد الشريعة في الواقع المعاصر.

الباب الثاني: تطبيقات الاجتهاد الانتقائي في الفقه الإسلامي

الفصل الأول: الاجتهاد الانتقائي في العبادات

المبحث الأول: مسائل في الطهارة والصلاة

أولاً: ضوابط الاجتهاد الانتقائي في العبادات

تقديم اليقين على الشك:

الأصل في العبادات التوقيفية، فلا يجوز الاجتهاد الانتقائي إلا ضمن ضوابط الشرع.

مراعاة الخلاف المعتبر:

الاختيار من الأقوال التي ساغ فيها الخلاف بين الأئمة المعتبرين.

تحقيق التيسير دون تفويت المقصد:

التخفيف مشروط بعدم الإخلال بأصل العبادة أو مقصودها.

ثانياً: تطبيقات في الطهارة

مسح الخفين:

الانتقاء المشروع: الأخذ بقول الجمهور بجواز المسح على الخفين مع شروطه (المالكية والشافعية والحنابلة).

الضابط: مراعاة شروط المسح (أن يكون الخف ساترًا للمفروض، وأن يلبسه على طهارة).

حكم الماء المستعمل:

الانتقاء المشروع: اختيار قول الشافعية والظاهرية بأن الماء المستعمل طهور (إذا لم يتغير).

الضابط: عدم وجود دليل قوي على نجاسته، مع مراعاة تحقيق الطهارة.

التيمم للجراحات:

الانتقاء المشروع: الأخذ برأي الحنابلة وابن تيمية في جواز التيمم للجراحات التي يخشى منها الضرر.

الضابط: تحقق العذر الطبي، وعدم القدرة على استعمال الماء.

ثالثاً: تطبيقات في الصلاة

جمع الصلاة للمرضى والعاجزين:

الانتقاء المشروع: الأخذ بقول ابن عباس وابن عمر (من السلف) وبعض المالكية في جواز الجمع للمرضى دون سفر.

الضابط: وجود مشقة حقيقية، وعدم تحول الجمع إلى عادة.

صلاة القاعد لعاجز عن القيام:

الانتقاء المشروع: اختيار قول الجمهور بوجوب الصلاة قاعدًا مع الإيماء لمن عجز عن القيام.

الضابط: أن يكون العجز مؤثرًا، مع مراعاة قدرة المصلّي.

سجود السهو قبل السلام أو بعده:

الانتقاء المشروع: التخيير بين قول الشافعية (قبل السلام) والحنابلة (بعده) إذا كان السهو عن شك.

الضابط: عدم وجود دليل صريح يرجح أحد القولين.

رابعاً: ضوابط عامة للانتقاء في العبادات

عدم التلاعب بالرخص:

لا يجوز الجمع بين الرخص لمجرد التسهيل (مثل: التيمم مع وجود الماء بحجة البرد).

مراعاة الإجماع المنقول:

لا يجوز انتقاء رأي شاذ يخالف إجماعًا صحيحًا (مثل: القول بعدم فرضية الصلاة).

الالتزام بأدلة الترخيص:

كل انتقاء يجب أن يكون مستندًا إلى دليل معتبر، وليس مجرد هوى.

خامساً: أمثلة مرفوضة للانتقاء في العبادات

إسقاط الوضوء للصلاة بحجة المشقة:

لا يجوز الأخذ بالرأي الشاذ الذي يبيح الصلاة بلا وضوء إلا لعذر شرعي.

الجمع الدائم بين الصلوات دون عذر:

مخالف للإجماع على أن الجمع رخصة مؤقتة.

التلفيق في عدد ركعات الصلاة:

لا يصح الجمع بين قول المالكية في صلاة الظهر (٤ ركعات) وقول الحنفية في صلاة العصر (٢ ركعات).

الخاتمة

الاجتهاد الانتقائي في العبادات مشروط بالضبط الشرعي، فلا يكون انتقاءً عشوائيًا، بل وفق أصول مقررة، مع مراعاة:

الدليل المعتبر.

المصلحة الشرعية.

عدم التناقض مع أصول العبادة.

"العبادات مبناها على التوقيف، فليس الاجتهاد فيها بالرأي، بل بالضوابط المنقولة" (ابن تيمية).

وهذا المنهج يحقق التوازن بين الثبات في الأصول والمرونة في الفروع.

الصيام بين المذاهب والاختيارات الفقهية

أولاً: ضوابط الاجتهاد الانتقائي في الصيام

الالتزام بالنصوص القطعية:

لا اجتهاد في وجود النص (كوجوب صيام رمضان)

مراعاة المقاصد الشرعية:

تحقيق التقوى وحفظ الصحة

التمييز بين الرخصة والعزيمة:

الأخذ بالرخص عند وجود الأعذار الشرعية

ثانياً: أبرز المسائل الخلافية في الصيام

المسألة المذاهب الأربعة الاجتهاد الانتقائي المعاصر الضوابط

نية الصيام – الحنفية: تجزئ نية واحدة لشهر رمضان

– الآخرون: تطلب النية لكل ليلة الأخذ بقول الحنفية في ظروف الحياة المعقدة

مراعاة الأصل في العبادات (النية)

تحديد بداية الشهر – المالكية والشافعية: اعتماد الرؤية فقط

– الحنابلة: قبول الحساب الفلكي الجمع بين الرؤية والحساب الفلكي عدم التعارض مع الأدلة الشرعية

المفطرات المعاصرة – الأجهزة الطبية (الإبر، المناظير)

– البخاخات الربوية دراسات فقهية تجمع بين الضوابط الشرعية والواقع الطبي التمييز بين ما يصل إلى الجوف وما لا يصل

صيام المريض – الجمهور: الفطر عند المشقة

– الحنفية: يشترط الخوف من الهلاك التوسع في مفهوم المرض المبيح للفطر تحقيق المصلحة ودرء الضرر

الكفارات – الحنفية: التخيير بين العتق أو الصيام أو الإطعام

– الآخرون: الترتيب الأخذ بالتخيير الحنفي مراعاة للظروف المعيشية مراعاة مقاصد التكفير

ثالثاً: تطبيقات معاصرة للاجتهاد الانتقائي

الصيام في البلاد ذات النهار الطويل:

الجمع بين أقوال المذاهب في التقدير الزمني

اعتماد توقيت أقرب بلد معتدل

الصيام لمرضى السكري:

الموازنة بين أقوال الفقهاء والدراسات الطبية

التدرج في الأحكام حسب حالة المريض

الصيام والعمل الشاق:

تطبيق قاعدة المشقة تجلب التيسير

التفريق بين الأعذار الحقيقية والمتخيلة

رابعاً: ضوابط الاختيار بين المذاهب

أهلية المنتقي:

معرفة بأدلة كل مذهب

فهم الواقع المعاصر

مراعاة التدرج:

البدء بالأقوال الأقوى دليلاً

ثم النظر في الأقوال الأخرى عند الحاجة

الشفافية:

بيان الأدلة والاعتبارات

ذكر الخلاف الفقهي

خامساً: أمثلة مرفوضة للانتقاء

إسقاط الصوم بحجة المشقة العامة:

دون وجود أعذار شرعية

التلفيق في المفطرات:

كالقول بعدم فطر الحقن مع فطر الأكل ناسياً

الانتقاء العشوائي للرخص:

كمن يصوم مع الجماعة ويفطر حسب رأي شاذ

خاتمة

الاجتهاد الانتقائي في الصيام يجب أن يحقق:

اليسر دون إخلال بالعبادة

الوحدة بين المسلمين

المرونة مع الثبات على الأصول

"الصيام جنة، فلا تهدمها بالانتقاء غير المنضبط" (ابن القيم)

الزكاة وأثر الاجتهاد الانتقائي في تفاصيلها.

أولاً: ضوابط الاجتهاد الانتقائي في الزكاة

الالتزام بالنص القرآني في الأموال الزكوية (الذهب، الفضة، الأنعام، الزروع...)

مراعاة المقاصد الشرعية (تحقيق التكافل، تطهير المال)

التمييز بين الثابت والمتغير في الأنواع والأنصبة

ثانياً: تطبيقات الاجتهاد الانتقائي في أبواب الزكاة

المسألة الخلاف المذهبي الاجتهاد المعاصر الضوابط

زكاة الأوراق النقدية – الحنفية: تجب كالنقدين

– المالكية: لا تجب الأخذ برأي الجمهور بوجوبها اعتبارها بديلاً عن الذهب والفضة

زكاة الأسهم – الشافعية: حسب الغرض من الشراء

– الحنابلة: زكاتها كزكاة التجارة التفرقة بين الأسهم الاستثمارية والتجارية

مراعاة الحول والنماء

نصاب العملات – تقدير بالذهب أو الفضة اعتماد الأقل (تقليل العبء) أو الأغلب (ضمان الحقوق) تحقيق مصلحة الفقراء

زكاة الديون – الحنفية: تجب على المدين

– الشافعية : على الدائن التفصيل حسب نوع الدين وضمان السداد مراعاة واقع المعاملات المالية

إخراج القيمة – الحنفية : الجواز

– المالكية : المنع الجواز عند المصلحة الراجحة عدم الإضرار بالفقراء

ثالثاً : أثر الاجتهاد الانتقائي في سياسة الزكاة

تحديث مصارف الزكاة :

إدراج مشاريع التنمية المستدامة

دعم التعليم والرعاية الصحية

التكييف الفقهي للمستجدات :

زكاة العائدات الرقمية (البتكوين)

زكاة العقارات الاستثمارية

تبسيط إجراءات الإخراج :

الحسابات الزكوية الإلكترونية

الصكوك الزكوية

رابعاً : ضوابط الاختيار بين الآراء

الضابط المقاصدي :

تحقيق العدالة في التوزيع

مراعاة ظروف المزكي والمستحق

الضابط الواقعي :

دراسة التغيرات الاقتصادية

مواكبة أنظمة التمويل الحديثة

الضابط التنزيلي :

التدرج في التطبيق

مراعاة الفروق الإقليمية

خامساً : محاذير الاجتهاد الانتقائي في الزكاة

التساهل في إسقاط الزكاة:

تحت مبررات واهية

التلاعب في تقدير الأنصبة :

بخس حقوق الفقراء

التلفيق غير المنضبط:

كالجمع بين إعفاء بعض الأموال مع تشديد في أخرى

خاتمة وتوصيات

للحكومات :

توحيد الأنظمة الزكوية مع مراعاة الخلاف المعتبر

للمؤسسات الدينية :

إصدار دليل موحد للزكاة المعاصرة

للمكلفين :

الحرص على تحقيق المقاصد الشرعية

"الزكاة نظام مالي متكامل، والاجتهاد فيها يجب أن يحقق التوازن بين ثبات الأصول ومرونة التطبيق" (الدكتور وهبة الزحيلي)

الاجتهاد الانتقائي في الزكاة – عند تطبيقه بضوابط – يمكنه :

تطوير نظام الزكاة لمواكبة العصر

زيادة فعاليتها في محاربة الفقر

تحقيق التكامل مع أنظمة الضرائب الحديثة

الحج وأثر الانتقاء في الأحكام المتعلقة به.

أولاً: ضوابط الاجتهاد الانتقائي في مناسك الحج

الالتزام بالأركان الأساسية (الإحرام، الوقوف بعرفة، الطواف، السعي)

مراعاة التيسير دون إخلال بالمقاصد التعبدية

التمييز بين السنن والواجبات والمستحبات

ثانياً: تطبيقات الاجتهاد الانتقائي في مناسك الحج

المسألة الخلاف المذهبي الاجتهاد المعاصر الضوابط

نية الإحرام – الشافعية: يشترط التلفظ

– الحنفية: تكفي النية القلبية الأخذ بالتيسير الحنفي المحافظة على مقصد الإحرام

تقصير الشعر – المالكية: واجب

– الشافعية: ركن التخيير بين التقصير أو الحلق مراعاة ظروف الحاج

المبيت بمنى – الحنابلة: واجب

– الحنفية: سنة التخفيف لكبار السن وذوي الأعذار تحقيق مقاصد النسك

طواف الوداع – الجمهور: واجب

– أبو حنيفة: سنة التيسير عند العذر مراعاة المشقة الحقيقية

الرمي نيابة – المالكية: المنع إلا للعاجز

– الآخرون: الجواز التوسع في الرمي بالنيابة بسبب الازدحام والأمراض

ثالثاً: أثر الاجتهاد الانتقائي في تنظيم الحج

تيسير أداء المناسك:

تقسيم الحجاج إلى مجموعات متعاقبة للوقوف بعرفة

التوسع في مواقيت الإحرام المكانية

الرعاية الصحية:

إبادة بعض المحظورات على المرضى (كالطيب للمصابين بالأمراض الجلدية)

الترخيص في استخدام الكرسي المتحرك للطواف

إدارة الزحام:

التدرج في دخول الحجاج إلى المشعر الحرام

تنظيم حركة السعي بين الصفا والمروة

رابعاً: ضوابط الاختيار بين الآراء

الضابط الشرعي:

عدم التعدي على الأركان والواجبات

مراعاة الأدلة في المسائل المختلف فيها

الضابط التنظيمي:

تحقيق السلامة العامة

ضمان حقوق جميع الحجاج

الضابط المقاصدي:

المحافظة على روح العبادة

تحقيق التيسير دون تفويت المقاصد

خامساً: محاذير الاجتهاد الانتقائي

التساهل في الأركان الأساسية تحت ضغط التنظيم

الانتقاء العشوائي للرخص دون مسوغ شرعي

التفريط في الشعائر بحجة التيسير

خاتمة وتوصيات

للهيئات الشرعية:

وضع ضوابط واضحة للاجتهاد الانتقائي في الحج

إصدار دليل موحد للحجاج

للدول الإسلامية:

التنسيق في السياسات التنظيمية

توحيد الفتاوى المتعلقة بالحج

للحجاج:

الحرص على التعلم قبل أداء المناسك

الالتزام بالتوجيهات الشرعية والتنظيمية

"الحج مدرسة روحية، والاجتهاد في أحكامه يجب أن يحقق التوازن بين الثبات على الأصول ومراعاة الظروف" (الشيخ عبد الله المنيص)

الاجتهاد الانتقائي في الحج – عند تطبيقه بضوابط – يمكنه:

تيسير أداء المناسك مع المحافظة على صحتها

مواكبة التطورات التنظيمية الحديثة

تحقيق المقاصد الشرعية من الحج

الفصل الثاني: الاجتهاد الانتقائي في المعاملات البيوع الحديثة وأثر الاجتهاد الانتقائي.

البيوع الحديثة وأثر الاجتهاد الانتقائي

أولاً: ضوابط الاجتهاد الانتقائي في البيوع

الالتزام بالأصول الشرعية (تحريم الربا، الغرر، الغبن الفاحش)

مراعاة المقاصد الاقتصادية (تحقيق العدل، منع الاستغلال)

مواكبة التطورات المالية دون مخالفة الثوابت

ثانياً: تطبيقات الاجتهاد الانتقائي في البيوع الحديثة

المسألة الخلاف المذهبي الاجتهاد المعاصر الضوابط

التورق المصرفي – الحنابلة: المنع

– الحنفية: الجواز بشروط الأخذ بالرأي المجيز مع تشديد الضوابط ضمان عدم التحايل على الربا

المرابحة للآمر بالشراء – الجمهور: الجواز

– ابن تيمية: المنع التطبيق المصرفي المعدل فصل وعد الشراء عن عقد المرابحة

المشتقات المالية – المالكية: التفصيل

– الشافعية: المنع انتقاء الصيغ الجائزة فقط منع الجهالة والغرر

التأمين التكافلي– ابن عابدين: المنع

– المعاصرون: الجواز تطوير نموذج تكافلي خال من الغرر استبعاد عناصر التأمين التجاري

عقود الاستصناع– الحنفية: الجواز

– المالكية: المنع الأخذ بالرأي الحنفي مع ضوابط تحديد المواصفات والأجل

ثالثاً: أثر الاجتهاد الانتقائي

تطوير المنتجات المالية الإسلامية:

صكوك الاستثمار

بطاقات الائتمان الإسلامية

معالجة المستجدات:

العملات الرقمية

عقود المشتقات الزراعية

حل الإشكالات:

التورق الجماعي المنظم

المرابحة الإلكترونية

رابعاً: ضوابط الاختيار

الضابط الشرعي:

عدم وجود محظورات ربوية

وضوح العقد وتحديد البدلين

الضابط الواقعي:

دراسة الآثار الاقتصادية

مواكبة الأنظمة المالية

الضابط التنظيمي:

الرقابة الشرعية

الشفافية المالية

خامساً: محاذير الاجتهاد

التساهل في المحظورات تحت ضغط السوق

التلفيق غير المنضبط بين المذاهب

الانتقاء العشوائي للرخص

خاتمة وتوصيات

للهيئات الشرعية :

توحيد المعايير الشرعية

تطوير أدوات الرقابة

للبنوك الإسلامية :

الابتكار ضمن الضوابط

التركيز على الجوهر لا الشكل

للعملاء :

التفريق بين الحلال والحرام

المطالبة بالشفافية

الاجتهاد الانتقائي في البيوع يمكنه :

تطوير حلول مالية متوافقة مع الشريعة

تحقيق التنمية الاقتصادية العادلة

المنافسة مع الأنظمة المالية التقليدية

العقود المالية وتطبيقات المعاصرة.

العقود المالية وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي

أولاً: الأسس الشرعية للعقود المالية

القواعد الأصولية:

التراضي بين المتعاقدين

خلو العقد من الربا والغرر

تحديد البدلين والمعقود عليه

المقاصد الاقتصادية:

تحقيق العدل في التبادل

منع الاستغلال والاحتكار

تنمية المال بالمباح

ثانياً: أنواع العقود المالية المعاصرة

نوع العقد	التعريف	التطبيقات المعاصرة	الضوابط الشرعية
المرابحة	بيع برأس المال + ربح متفق عليه	التمويل العقاري – تمويل السلع	كتابة وعد منفصل عن العقد
المشاركة	شراكة في رأس المال والأرباح	المشاريع الاستثمارية – الصناديق	وضوح نسبة التوزيع
الإجارة	تمليك منفعة مقابل عوض	التأجير التمويلي – المعدات	تحديد مدة العقد

السلم بيع آجل بثمن معجل التمويل الزراعي – المواد الأولية تحديد المواصفات

الاستصناع عقد تصنيع بمواصفات محددة المشاريع العمرانية – الصناعية تحديد الأجل والجودة

ثالثاً: معايير الاجتهاد الانتقائي في العقود

معيار المصلحة:

تحقيق منفعة حقيقية

عدم الإضرار بأطراف العقد

معيار الموائمة:

ملاءمة العقد للواقع الاقتصادي

مراعاة التطورات المالية

معيار الضبط:

وجود هيئات رقابية شرعية

وضوح الإجراءات والشروط

رابعاً: تطبيقات معاصرة

الصكوك الإسلامية:

صكوك المضاربة

صكوك الإجارة

صكوك الاستثمار

التمويلات المركبة:

المرابحة المركبة

المشاركة المتناقصة

الحلول الرقمية:

العقود الذكية (Blockchain)

التمويل الجماعي الإسلامي

خامساً: تحديات الاجتهاد المعاصر

تحديات فقهية:

مستجدات الأسواق المالية

تعقيد المنتجات المالية

تحديات تطبيقية:

التوفيق بين الشريعة والقوانين الوضعية

حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية

تحديات تنظيمية :

معايير المحاسبة الإسلامية

الرقابة الشرعية الفعالة

خاتمة وتوصيات

للجهات التشريعية :

تطوير أنظمة قانونية داعمة

توحيد المعايير الشرعية

للمؤسسات المالية :

الاستثمار في البحث والابتكار

تعزيز الشفافية المالية

للمستثمرين :

التثقيف المالي الشرعي

المطالبة بالمنتجات الأصيلة

الضوابط الأساسية :

المحافظة على روح الشريعة

تحقيق التوازن بين المصالح

مراعاة التطورات العصرية

ضمان العدالة بين الأطراف

فقه الشركات والتأمين في الاقتصاد الإسلامي

أولاً: الأسس الشرعية للشركات

أنواع الشركات المشروعة:

شركة العنان: شراكة في المال والعمل (مقبولة عند الجمهور)

شركة المضاربة: مال من طرف وعمل من آخر (مشروعة بشروط)

شركة المفاوضة: المساواة في الحقوق (مقبولة عند الحنفية)

شركة الوجوه: الاعتماد على السمعة التجارية (مختلف فيها)

ضوابط الشركات الحديثة:

تحديد نسبة الأرباح مقدماً

كتابة العقد وتوثيقه

منع الشركات القائمة على المحرمات (كالربا أو تجارة الخمر)

ثانياً: التأمين في الفقه الإسلامي

نوع التأمين	الحكم الفقهي	البديل الإسلامي	الضوابط
التأمين التجاري	غير جائز عند معظم المعاصرين	التأمين التكافلي	– تجنب الغرر والربا
التأمين التكافلي	جائز بشروط	صناديق التكافل	– المشاركة في الخسائر
تأمين الحياة	مختلف فيه	نظام الوصية والوقف	– عدم وجود غرر فاحش

ثالثاً: تطبيقات معاصرة

الشركات المساهمة:

ضوابط شرعية للاكتتاب

معايير الاستثمار الإسلامي

تطهير أرباح الأنشطة المشبوهة

التأمينات الحديثة:

تأمين السيارات التكافلي

التأمين الصحي الإسلامي

تأمين السفر الجماعي

الصكوك الإسلامية :

صكوك المضاربة

صكوك الإجارة

صكوك الاستثمار

رابعاً : معايير الاجتهاد الانتقائي

في الشركات :

مراعاة أنواع الشركات المعاصرة

التوفيق بين الفقه والقانون

ضمان حقوق المساهمين

في التأمين :

القضاء على عناصر الغرر

تحقيق التكافل الحقيقي

منع الاستغلال

خامساً : تحديات معاصرة

تحديات فقهية :

تعقيد الهياكل المؤسسية

مستجدات الأسواق المالية

تداخل المنتجات

تحديات تطبيقية :

التوفيق بين الأنظمة

حوكمة الشركات الإسلامية

الرقابة الشرعية الفعالة

خاتمة وتوصيات

للجهات التشريعية :

تطوير أنظمة متوافقة مع الشريعة

توحيد المعايير الشرعية

للمؤسسات المالية :

الابتكار ضمن الضوابط

تعزيز الشفافية

للمستثمرين :

التثقيف المالي الشرعي

المطالبة بالمنتجات الأصيلة

الضوابط الأساسية :

المحافظة على مقاصد الشريعة

تحقيق العدالة الاقتصادية

مراعاة الواقع المعاصر

ضمان النزاهة المالية

الاجتهاد الانتقائي في فقه المصارف الإسلامية.

أولاً : الأسس الشرعية للمصرفية الإسلامية

المحظورات الأساسية :

تحريم الربا بجميع أشكاله

منع الغرر والجهالة الفاحشة

تجنب الميسر والمقامرة

الأدوات الشرعية :

المرابحة – المضاربة – المشاركة

الإجارة – السلم – الاستصناع

ثانياً: تطبيقات الاجتهاد الانتقائي في المنتجات المصرفية

المنتج الأصل الفقهي التطبيق المعاصر ضوابط الاجتهاد

الحسابات الجارية الوديعة الأمانة عدم ضمان رأس المال عدم وجود وعد بالربح

حسابات الاستثمار المضاربة الشرعية توزيع الأرباح حسب العقد وضوح نسبة التوزيع

التمويل العقاريالمرابحة – الإجارة تقسيط سعر البيع فصل وعد الشراء عن العقد

بطاقات الائتمان الكفالة – القرض الحسن تحديد الرسوم مقدماً منع الفوائد الربوية

الصكوك الإسلامية المشاركة – الإجارة تجزئة الملكية ضمان الشفافية

ثالثاً: ضوابط الاجتهاد الانتقائي

الضوابط الشرعية:

عدم وجود محظورات في العقد

وضوح حقوق والتزامات الأطراف

مطابقة المنتج للقواعد الأصولية

الضوابط التنظيمية:

موافقة هيئة الرقابة الشرعية

التوافق مع المعايير الدولية

الشفافية المالية الكاملة

الضوابط المقاصدية :

تحقيق العدالة المالية

منع الاستغلال

تحقيق التنمية الاقتصادية

رابعاً : إشكالات الاجتهاد المعاصر

إشكالات فقهية :

التوريق الإسلامي وحدود مشروعيته

معايير تحويل الديون

ضوابط بيع الدين

إشكالات تطبيقية :

التمييز بين الصيغة والجوهر

محاكاة المنتجات التقليدية

تعقيد الهياكل التمويلية

خامساً: معايير التقييم

المعيار الشرعي:

مطابقة الأدلة التفصيلية

عدم مخالفة الإجماع

المعيار الاقتصادي:

جدوى المنتج المالي

أثره على التنمية

المعيار الأخلاقي:

تحقيق العدالة

منع الغش والتدليس

خاتمة وتوصيات

للمصارف الإسلامية:

التركيز على الجوهر لا الشكل

تطوير منتجات أصيلة

تعزيز الرقابة الشرعية

للهيئات الشرعية :

توحيد المعايير

تطوير أدوات الرقابة

مواكبة المستجدات

للباحثين :

دراسة الفروق بين الصيغ

تطوير البدائل الشرعية

نقد المنتجات القائمة

الضوابط الأساسية :

المحافظة على روح الشريعة

تحقيق التوازن بين المصالح

مراعاة الواقع المالي

ضمان النزاهة الشرعية

الفصل الثالث: الاجتهاد الانتقائي في الأحوال الشخصية والجنايات الزواج والطلاق بين المذاهب المختلفة.

الاجتهاد الانتقائي في فقه الأحوال الشخصية: الزواج والطلاق بين المذاهب المختلفة

أولاً: ضوابط الاجتهاد الانتقائي في الأحوال الشخصية

الالتزام بالنصوص القطعية (تحريم الزنا، إباحة النكاح)

مراعاة المقاصد الشرعية (حفظ النسل، تكوين الأسرة)

الموازنة بين حقوق الزوجين

مراعاة العرف الصحيح دون مخالفة الشرع

ثانياً: تطبيقات الاجتهاد الانتقائي في الزواج

المسألة الخلاف المذهبي الاجتهاد المعاصر الضوابط

ولاية المرأة – الحنفية: لا ولاية على البكر البالغة

– الجمهور: اشتراط الولي الأخذ بالرأي الحنفي مع مراعاة المصلحة اشتراط الكفاءة وحسن الاختيار

الشروط في العقد – الحنابلة: صحة بعض الشروط

– الشافعية: بطلانها الأخذ بالرأي الحنبلي في الشروط المنضبطة عدم مخالفة مقاصد النكاح

المهر – المالكية: لا حد لأقله

– الحنفية: تحديده بعشرة دراهم التيسير حسب الواقع المعيشي منع الاستغلال

الزواج العرفي – الحنفية: صحته بشروط

– الآخرون: بطلانه التقييد بضوابط الإعلان والإشهاد منع الخلوة المحرمة

ثالثاً: تطبيقات الاجتهاد الانتقائي في الطلاق

المسألة الخلاف المذهبي الاجتهاد المعاصر الضوابط

الطلاق الشفوي – الحنفية: وقوعه

– المالكية: عدم الوقوع التقييد بالطلاق المسجل منع العبث بالعلاقة الزوجية

الطلاق الثلاث – ابن تيمية: يقع واحدة

– الجمهور: يقع ثلاثاً الأخذ بالرأي الأول للإصلاح تقييده بالمحاكم

الخلع – المالكية: توسيع أسبابه

– الحنفية: تقييده التوسع في تطبيقه تحقيق العدل بين الزوجين

العضل – الشافعية: تفصيلات في منعه

– الحنابلة: تشديد منع العضل مطلقاً حفظ حق المرأة في الزواج

رابعاً: أثر الاجتهاد الانتقائي

حماية الأسرة:

تقليل الطلاق التعسفي

تحقيق التوازن بين حقوق الزوجين

مواكبة التغيرات الاجتماعية:

معالجة مشكلة العنوسة

تقنين الزواج العرفي

تحقيق العدل:

الحد من استغلال حقوق النساء

منع التلاعب بالطلاق

خامساً: محاذير الاجتهاد الانتقائي

التلاعب بالأحكام (كاستغلال الرخص في الطلاق)

التفكك الأسري بسبب التلفيق غير المنضبط

الاضطراب الاجتماعي نتيجة التناقض في الأحكام

خاتمة وتوصيات

للمشرعين :

توحيد الأنظمة الأسرية

مراعاة الخلاف المعتبر

للمحاكم :

التمييز بين حالات التيسير والإسقاط

مراعاة المقاصد الشرعية

للمجتمع :

التوعية بضوابط النكاح والطلاق

نبـــذ التلاعـــب بـــالرخص الشـــرعية "الأســـرة لبنـــة المجتمـــع، والاجتهـــاد فيهـــا أمانـــة لا تحتمـــل العبـــث"

(الشيخ محمد أبو زهرة)

الضوابط الأساسية :

المحافظة على كيان الأسرة

تحقيق العدل بين الزوجين

مراعاة التغيرات الاجتماعية

منع التلاعب بالنصوص

المواريث والاجتهاد الانتقائي في مسائلها.

الاجتهاد الانتقائي في فقه المواريث: بين الثبات الشرعي والواقع المتغير

أولاً: الثوابت والمتغيرات في نظام الميراث

ثوابت النص القرآني (الفرائض المقدرة في سورة النساء)

مجالات الاجتهاد (الحجب، العصبات، ذوي الأرحام)

ضوابط التعديل (عدم مخالفة النص، مراعاة المقاصد)

ثانياً: تطبيقات الاجتهاد الانتقائي في المواريث

المسألة الخلاف المذهبي التطبيق المعاصر الضوابط الشرعية

توريث المرأة – النص القرآني ثابت تطبيق النص دون تغيير لا اجتهاد مع النص

الحجب بالجد – الحنفية: يحجب الإخوة

– المالكية: لا يحجب الأخذ برأي المالكية في بعض القوانين مراعاة العدل بين الورثة

ذوو الأرحام – الشافعية: لا يرثون

– الحنابلة: يرثون الأخذ بالرأي الحنبلي عند انعدام العصبة تحقيق مقصد الشارع

الوصية الواجبة – مستحدثة فقهياً تطبيقها لأحفاد المتوفى ألا تزيد عن الثلث

التعصيب بالولاء – الخلاف في استمراره إلغاؤه في كثير من القوانين مراعاة تغير العرف

ثالثاً: معايير الاجتهاد الانتقائي

الضابط النصي: عدم مخالفة النصوص القطعية

الضابط المقاصدي: تحقيق العدل بين الورثة

الضابط الواقعي: مراعاة تغير الأسرة المعاصرة

الضابط الإجرائي: التقنين عبر المحاكم الشرعية

رابعاً: تحديات الاجتهاد المعاصر

تحديات فقهية:

مسألة توريث الزوجة من عقار الزوجية

حقوق الأحفاد المتوفى والدهم

ميراث المتبنى (في الأنظمة الوضعية)

تحديات اجتماعية:

تعدد الزوجات وتأثيره على التوزيع

تغير أنماط الملكية (الشركات، الأسهم)

الهجرة وتنازع القوانين

خامساً: نماذج للتطوير المنضبط

صكوك التوزيع: توزيع بعض التركة في حياة المورث

الوقف الذري: لحماية حقوق الضعفاء

الوصية الاختيارية: ضمن حدود الثلث

خاتمة وتوصيات

للجهات التشريعية:

توحيد الأنظمة الميراثية

إنشاء محاكم متخصصة

للمؤسسات التعليمية:

تطوير مناهج الفرائض

برامج التوعية الميراثية

للمجتمع:

التسامح في قسمة التركات

نبذ الخلافات المالية

الضوابط الأساسية :

الثبات على النصوص القطعية

المرونة في الفروع الظنية

تحقيق العدل بين الأجيال

مواكبة تغيرات أنماط الملكية

الاجتهاد الانتقائي في العقوبات الشرعية: بين الثبات والتطبيق

أولاً: ضوابط الاجتهاد في الحدود والتعازير

ثوابت النصوص القطعية (حدود الزنا، السرقة، القذف)

مجالات الاجتهاد (شروط الإثبات، حالات العفو، التعازير)

ضوابط التطبيق (درء الحدود بالشبهات، مراعاة المقاصد)

ثانياً: تطبيقات الاجتهاد الانتقائي في الحدود

العقوبة الخلاف الفقهيالتطبيق المعاصر الضوابط

حد الزنا – الجلد للبكر – الرجم للمحصن تعليق التنفيذ في بعض الدول اشتراط الإقرار أو الشهادة الكاملة

حد السرقة قطع اليد من الرسغ استبدال بعقوبات بديلة اشتراط النصاب وشروط الحفظ

حد القذف	الجلد ٨٠ جلدة	التعويض المدني أو الحبس	حماية السمعة مع منع التعسف
حد الحرابة	تتنوع العقوبة حسب الجريمة	تطبيق عقوبات رادعة	مراعاة درجة الإخلال بالأمن

ثالثاً: الاجتهاد في التعازير

ضوابط التعزير:

عدم مخالفة النصوص

مراعاة المصلحة العامة

التناسب بين الجريمة والعقوبة

مجالات التطوير:

الجرائم الإلكترونية

الجرائم المالية

جرائم الاعتداء على البيئة

رابعاً: معايير الاجتهاد الانتقائي

الضابط الشرعي:

عدم تعطيل الحدود الشرعية

مراعاة شروط الإثبات

الضابط المقاصدي:

تحقيق الزجر والردع

مراعاة الإصلاح والتأهيل

الضابط الواقعي:

ملاءمة العقوبة للواقع الاجتماعي

منع استغلال النظام العقابي

خامساً: نماذج معاصرة

بدائل العقوبات:

الخدمة المجتمعية

العلاج للمدمنين

الإشراف القضائي

تطوير آليات الإثبات:

الخبرة العلمية

المراقبة الإلكترونية

البينات العصرية

خاتمة وتوصيات

لجهات التشريع :

تطوير أنظمة متدرجة للعقوبات

إنشاء مراكز تأهيلية

للقضاء :

التمييز بين الحدود والتعازير

مراعاة ظروف الجناة

للمجتمع :

التوعية بحكمة العقوبات

المشاركة في الإصلاح

"العقوبات في الإسلام دواء لا انتقام، وحكمة لا تشفٍ" (الدكتور عبد الكريم زيدان)

الضوابط الأساسية :

الثبات على أصول العقوبات

المرونة في كيفية التنفيذ

تحقيق مقاصد العدل

مراعاة تغير الظروف

الباب الثالث: آثار الاجتهاد الانتقائي وموقف العلماء منه

الفصل الأول: الآثار الإيجابية للاجتهاد الانتقائي تحقيق التيسير ورفع الحرج.

تحقيق التيسير ورفع الحرج: أبرز الآثار الإيجابية للاجتهاد الانتقائي

أولاً: مفهوم التيسير الشرعي في الاجتهاد الانتقائي

الأساس النظري:

قوله تعالى: "يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ" (البقرة: ١٨٥)

حديث: "إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه" (صحيح البخاري)

الضوابط الشرعية:

عدم مخالفة النصوص القطعية

ارتباط التيسير بأصل معتبر (ضرورة – حاجة – عرف)

ثانياً: مجالات تحقيق التيسير عبر الاجتهاد الانتقائي

المجال التطبيق العملي مثال الضابط

العبادات التخفيف في الوضوء للمرضى الأخذ برأي من يبيح المسح على الجبيرة وجود المشقة الحقيقية

المعاملات تسهيل العقود المالية اعتماد عقد الاستصناع في المشاريع العمرانية خلو العقد من الربا والغرر

الأحوال الشخصية	التيسير في إثبات النسب	قبول البصمة الوراثية كبينة	عدم التعارض مع النصوص
الطب والعلاج	الترخيص في المحظورات العلاجية	استخدام الكحول في التعقيم الطبي	تحقق الضرورة الصحية

ثالثاً: ضوابط التيسير عبر الاجتهاد الانتقائي

ضابط التناسب:

أن تكون الرخصة بقدر الحاجة

مثال: الترخيص في الفطر للمرضى دون الأصحاء

ضابط التوازن:

الجمع بين التيسير والمقاصد

مثال: التخفيف في شروط البيع مع الحفاظ على العدل

ضابط الاختصاص:

أن يصدر التيسير عن أهلية علمية

مثال: فتاوى المجامع الفقهية بدلاً من الأفراد

رابعاً: آثار التيسير الإيجابية

على المستوى الفردي:

رفع الحرج عن المكلفين

تشجيع الالتزام الديني

على المستوى المجتمعي:

تقليل الفجوة بين النصوص والواقع

تسهيل الحياة اليومية للمسلمين

على المستوى الحضاري:

إبراز مرونة الشريعة

مواكبة المستجدات المعاصرة

خامساً: محاذير يجب تجنبها

تحويل التيسير إلى تفريط:

كما في التهاون بالمحظورات الشرعية

الانتقائية غير المنضبطة:

اختيار الأسهل دون مراعاة الدليل

إسقاط الواجبات :

تحت مسمى التيسير

خاتمة وتوصيات

للعلماء والمفتين :

التمييز بين التيسير الشرعي والتميع

دراسة الواقع قبل الإفتاء

للمؤسسات التعليمية :

إدراج فقه التيسير في المناهج

تدريس فن الموازنات الشرعية

لعامة المسلمين :

عدم استغلال الرخصة إلا عند الحاجة

سؤال أهل العلم الموثوقين

"التيسير الحقيقي هو الذي يقرب العبد إلى ربه، لا الذي يبعده عن شرعه" (ابن عثيمين)

الضابط الذهبي :

التيسير عند المشقة لا عند المشقة !

تطوير الفقه الإسلامي في ظل المتغيرات.

تطوير الفقه الإسلامي في ظل المتغيرات المعاصرة

أولاً: الأسس الشرعية للتجديد الفقهي

ثوابت النصوص الشرعية (القرآن والسنة الصحيحة)

الاجتهاد المقاصدي (تحقيق مصالح العباد)

فقه الموازنات (ترجيح الأهم عند التعارض)

فقه الواقع (فهم المستجدات بدقة)

ثانياً: آليات تطوير الفقه الإسلامي

الآلية التطبيق ضوابط الاستخدام أمثلة معاصرة

الاجتهاد الجماعي عمل المجامع الفقهية عدم مخالفة النصوص فتاوى مجمع الفقه الإسلامي الدولي

فقه الأولويات ترتيب الأحكام حسب الأهمية مراعاة المقاصد الشرعية تقديم حفظ النفس على بعض الشعائر في الأوبئة

التخريج الفقهي تطبيق القواعد على النوازل سلامة القياس أحكام التداول الإلكتروني

الاستصلاح اعتبار المصالح المرسلة عدم معارضة النص أنظمة التأمين التكافلي

فقه الأقليات تكييف الأحكام للبيئات المختلفة مراعاة الضرورات فتاوى دار الإفتاء الأوروبية

ثالثاً: مجالات التطوير الفقهي الملحة

المجال المالي:

المعاملات الرقمية (البتكوين)

التمويل الإسلامي الدولي

أحكام الأسواق الافتراضية

المجال الطبي:

زراعة الأعضاء

التلقيح الصناعي

القضايا الوراثية

المجال الاجتماعي:

حقوق المرأة في الفقه المقارن

نظام الأسرة في الغرب

ضوابط العلاقات الدولية

المجال التقني:

الذكاء الاصطناعي

العقود الذكية

رابعاً: ضوابط التطوير الفقهي

الضابط النصي: عدم مخالفة النصوص القطعية

الضابط المقاصدي: تحقيق مصالح العباد

الضابط الواقعي: فهم دقيق للمستجدات

الضابط المنهجي: التدرج في التطوير

خامساً: تحديات التطوير الفقهي

تحديات داخلية:

الجمود الفقهي

التسرع في الإفتاء

قلة المتخصصين في فقه النوازل

تحديات خارجية:

ضغوط العولمة

الهجمة الثقافية الغربية

استغلال مفهوم التجديد

خاتمة وتوصيات

إنشاء مراكز متخصصة لدراسة المستجدات

توحيد الجهود بين المؤسسات الفقهية

التأهيل العلمي للقادرين على الاجتهاد

التواصل مع الواقع عبر الدراسات الميدانية

التدرج في التطبيق مع مراعاة الآثار الاجتماعية

"الفقه الإسلامي بحر لا ساحل له، يحتاج إلى سفن متينة وأدلة موثوقة" (الشيخ عبد الله بن بيه)

الضوابط الأساسية :

الجمع بين الأصالة والمعاصرة

الموازنة بين الثابت والمتغير

الربط بين الفقه والواقع

الحفاظ على هوية الأمة

تقريب الفقه إلى واقع الناس وحاجاتهم.

تقريب الفقه الإسلامي إلى واقع الناس وحاجاتهم

أولاً: ضرورة التفعيل الواقعي للفقه

الفقه الحياتي: تحويل النظريات الفقهية إلى حلول عملية

المرونة الشرعية: التوفيق بين الثوابت الشرعية والمتغيرات العصرية

الفقه التشاركي: تفاعل الفقهاء مع مشاكل الناس اليومية

ثانياً: آليات تقريب الفقه للواقع

الآلية التطبيق العملي مميزاتها تحدياتها

الفقه التسهيلي تبسيط اللغة الفقهية تقريب المفاهيم للعامة خطر التبسيط المخل

الفقه الإلكتروني منصات الفتاوى الرقمية سرعة الوصول للإجابات ضعف التثبت أحياناً

الفقه الميداني دراسات استطلاعية لحاجات الناس واقعية الحلول صعوبة التعميم

الفقه التخصصي فتاوى المهنيين (أطباء، مهندسين) دقة التكييف الفقهي ندرة المتخصصين

الفقه التوعوي حملات تثقيفية مجتمعية وقاية من المشكلات حاجة لتمويل مستمر

ثالثاً: نماذج ناجحة لتقريب الفقه

البنوك الإسلامية: تحويل نظريات المعاملات إلى منتجات مالية

المستوصفات الشرعية: تطبيق الضوابط الطبية على الواقع العلاجي

أخلاقيات الأعمال: وضع مواثيق مهنية مستمدة من الفقه

المنتجات الحلال: تطوير صناعات تلتزم بالضوابط الشرعية

رابعاً: معوقات تقريب الفقه للواقع

معوقات منهجية:

الجمود على التراث دون تجديد

القصور في فهم الواقع المعاصر

معوقات تطبيقية:

انفصال بعض العلماء عن هموم الناس

ضعف المؤسسات الوسيطة

معوقات مجتمعية:

انتشار الأمية الفقهية

هيمنة الثقافة الاستهلاكية

خامساً: استراتيجيات التطوير

تعزيز الفقه التنزيلي:

دراسة المشكلات قبل إصدار الأحكام

مثال: لجان فقهية تدرس أوضاع العمالة

تفعيل فقه الأولويات:

التركيز على القضايا الملحة

مثال: فتاوى الجوائح والأوبئة

تبني منهج التدرج:

تقديم الحلول المرحلية

مثال: علاج مشكلة الربا تدريجياً

إنتاج أدلة تطبيقية:

كتيبات إرشادية للمهن المختلفة

مثال: دليل المعاملات للتجار

خاتمة وتوصيات

للعلماء:

الخروج من البرج العاجي

استعمال لغة العصر

للمؤسسات التعليمية:

ربط المناهج بالواقع

تدريس فنون التنزيل الفقهي

لوسائل الإعلام:

تقديم الفقه بلغة مبسطة

إبراز الجوانب التطبيقية

لعامة الناس:

التفريق بين الفقه والثقافة الشعبية

طلب الفتوى من أهل الاختصاص

"الفقه النافع هو الذي يحل مشكلات الناس، لا الذي يزيدها تعقيداً" (د. عبد الكريم زيدان)

الضوابط الأساسية:

الواقعية: فهم عميق لظروف الناس

المرونة: ضمن الضوابط الشرعية

التوازن: بين الروح والظاهر

التدرج: في التطبيق والإصلاح

تهديد وحدة المنظومة الفقهية.

الاجتهاد الانتقائي وتأثيره على وحدة المنظومة الفقهية: دراسة نقدية

أولاً: مظاهر التهديد للوحدة الفقهية

التشرذم المذهبي:

تفكك الانسجام بين المذاهب التقليدية

ظهور "فتاوى فردية" منفصلة عن الأصول

التناقض في الأحكام:

اختيار آراء متعارضة في مسائل مترابطة

مثال: الأخذ بتحريم الاختلاط مع إباحة السفر بلا محرم

فقدان المرجعيات الموحدة:

تعدد الجهات المفتية دون تنسيق

تضارب الفتوى في المسألة الواحدة

ثانيًا: أسباب تهديد الوحدة الفقهية

غياب الضوابط:

انتقاء الآراء دون معايير واضحة

تجاهل قواعد الترجيح المعتبرة

ضعف التأهيل العلمي:

ممارسة الاجتهاد دون أهلية كافية

قصور في فهم المقاصد الكلية

الضغوط الواقعية:

التكيف مع متطلبات العصر على حساب الأصول

التأثر بالتيارات الفكرية الخارجية

ثالثًا: آثار تفكك الوحدة الفقهية

على المستوى الفردي:

حيرة المكلف بين الآراء المتضاربة

ضعف الثقة في المؤسسات الدينية

على المستوى المجتمعي:

انقسامات في المواقف الشرعية

صعوبة التقنين والتشريع الموحد

على المستوى الحضاري:

تشويه صورة الشريعة بالازدواجية

ضعف الموقف الإسلامي في الحوارات الدولية

رابعًا: ضوابط الحفاظ على الوحدة

ضوابط منهجية:

التزام أصول الاجتهاد المعتبرة

احترام التراتبية في الأدلة

ضوابط مؤسسية:

توحيد المرجعيات الفقهية العليا

اعتماد الاجتهاد الجماعي

ضوابط تطبيقية:

التدرج في تغيير الفتوى

مراعاة الآثار الاجتماعية

خامسًا: آليات الحماية

تفعيل دور المجامع الفقهية:

توحيد الرؤى حول النوازل

إصدار قرارات ملزمة

بناء معايير موحدة:

وضع ضوابط للفتوى المعاصرة

إعداد دليل للمفتين

التأهيل العلمي:

تطوير مناهج الاجتهاد

تدريس فن الموازنات

خاتمة وتوصيات

توصيات للعلماء:

العودة إلى الأصول الكلية

مقاومة التفتيت الفقهي

توصيات للمؤسسات:

توحيد الصف الفقهي

رفض الانتقائية العشوائية

توصيات للمجتمع:

التمسك بالوسطية

نبذ التطرف في الفتوى

"وحدة الأمة تبدأ بوحدة الفقه، ووحدة الفقه تبدأ باحترام الضوابط" (د. وهبة الزحيلي)

الضمانات الأساسية:

الالتزام بالأصول: الحفاظ على الإطار العام

التكامل بين المذاهب: لا تناقض في الثوابت

المرجعية الجماعية: تجنب الفردية في الاجتهاد

الوعي المقاصدي: الربط بين الفروع والأصول

إمكانية الاستغلال من قبل غير المتخصصين.

إمكانية استغلال الاجتهاد الانتقائي من قبل غير المتخصصين: المخاطر وسبل المواجهة

أولاً: أشكال الاستغلال الخاطئ

الفتاوى الشعبوية:

إصدار آراء دون تأصيل شرعي

مثال: الترخيص في الربا بدعوى "الضرورة العامة"

التلاعب بالرخص الشرعية:

انتقاء الأسهل دون مسوغ شرعي

مثال: الجمع بين رخص سفرية وإفطارية مع عدم تحقق شروطها

التأويلات الفردية:

تفسير النصوص بعيداً عن قواعد الفهم الشرعي

مثال: إنكار حد الردة بدعوى حرية الاعتقاد

ثانياً: أسباب انتشار الظاهرة

ضعف التكوين الشرعي:

قلة الإلمام بأصول الاجتهاد

جهل بمراتب الأدلة

الإعلام الرقمي غير المنضبط:

منصات التواصل كبديل عن العلماء

انتشار "فتاوى الكليك" الجاذبة

السياسات الدينية غير الرسمية:

استغلال بعض الجماعات للفتوى لأغراض سياسية

مثال: تكفير المخالفين دون ضوابط

ثالثاً: مخاطر الاستغلال غير المتخصص

تشويه صورة الإسلام:

تقديم صورة متناقضة عن الشريعة

اتهام الإسلام بالازدواجية

تفكك الأسس الشرعية :

تقويض الثوابت الفقهية

خلق "إسلامات" شخصية

الانقسام المجتمعي :

فتاوى طائفية أو مذهبية

إثارة النزاعات بين العامة

رابعاً : ضوابط الحماية

ضوابط مؤسسية :

اعتماد ترخيص رسمي للمفتين

رقابة على المحتوى الديني الإلكتروني

ضوابط علمية :

اشتراط التأهيل الشرعي

التثبت من الأدلة قبل الإفتاء

ضوابط مجتمعية :

التوعية بخطورة الفتوى

تشجيع الرجوع للمؤسسات المعتمدة

خامساً: آليات الوقاية

نظام اعتماد المفتين:

شهادات مزاولة رسمية

تجديد التأهيل الدوري

منصات إلكترونية موثوقة:

بوابات إفتاء رسمية

فلترة المحتوى الشرعي

مسؤولية العلماء:

مواجهة الفتاوى الشاذة

تبسيط العلم دون تفريط

خاتمة وتوصيات

للهيئات الرسمية:

تنظيم عملية الإفتاء

ملاحقة المتلاعبين بالدين

للمؤسسات التعليمية:

تعزيز منهج الوسطية

لوسائل الإعلام:

تحري الدقة في نقل الفتاوى

عدم منح المنصة لغير المتخصصين

لعامة الناس:

التثبت قبل الأخذ بالفتوى

التفريق بين العالم والداعية

"من أفتى بغير علم كان إثمه على من أفتاه" (حديث شريف)

الضوابط الذهبية:

الفتوى أمانة لا وسيلة شهرة

الاجتهاد مسؤولية لا حق شخصي

التيسير تخصص لا هواية عامة

الدين محكمات لا انتقاءات عشوائية

الفصل الثالث: مواقف العلماء من الاجتهاد الانتقائي الموقف الموافق وأدلته.

الموقف الموافق للاجتهاد الانتقائي وأدلته الشرعية

أولاً: تعريف الموقف الموافق

هو اتجاه فقهي يرى مشروعية الاجتهاد الانتقائي ضمن ضوابط معينة، باعتباره:

أداة لتجديد الفقه الإسلامي

وسيلة لمواكبة المستجدات

مظهر من مظاهر مرونة الشريعة

ثانياً: أبرز المؤيدين لهذا الموقف

علماء السلف:

الإمام الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) في الموافقات

ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) في الفتاوى الكبرى

المعاصرون:

الشيخ عبد الله بن بيه (رئيس منتدى تعزيز السلم)

الدكتور وهبة الزحيلي (عضو مجمع الفقه الإسلامي)

الدكتور علي القره داغي (الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين)

ثالثاً: الأدلة الشرعية للموافقين

نوع الدليل	المحتوى	التطبيق
النصوص الشرعية	قوله تعالى: "فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ" (النحل:٤٣)	جواز الأخذ من مختلف العلماء
السنة النبوية	حديث معاذ: "أجتهد رأيي ولا آلو" (أخرجه البخاري)	مشروعية الاجتهاد حسب الظروف
الإجماع السكوتي	سكوت الصحابة عن اختلاف الفتوى بينهم	تقرير مبدأ التعددية الفقهية
القواعد الأصولية	"لا إنكار في مسائل الاجتهاد"	احترام تعدد الآراء المعتبرة

رابعاً: الضوابط التي يقرها المؤيدون

الضابط العلمي:

أن يكون المنتقي من أهل الاجتهاد

الإلمام بأصول المذاهب الفقهية

الضابط المنهجي:

عدم مخالفة النصوص القطعية

مراعاة قواعد الترجيح المعتبرة

الضابط المقاصدي:

تحقيق المصلحة الشرعية

درء المفاسد عن الأمة

الضابط الاجتماعي:

عدم إثارة الفرقة بين المسلمين

مراعاة وحدة الصف الإسلامي

خامساً: مجالات التطبيق المشروع

في النوازل الطبية:

اختيار الأقوال التي تحقق حفظ النفس

مثال: فتاوى زراعة الأعضاء

في المعاملات المالية:

انتقاء الصيغ المناسبة للواقع الاقتصادي

مثال: صكوك الاستثمار الإسلامية

في أحكام الأقليات:

الترخيصات المناسبة لظروفهم

مثال: فتاوى الجمع والقصر

سادساً: فوائد هذا الموقف

تيسير الشريعة:

رفع الحرج عن المكلفين

مراعاة ظروف الناس

تطوير الفقه:

إثراء التراث الفقهي

معالجة المستجدات

وحدة الأمة:

الجمع بين المذاهب

تقليل الخلافات

خاتمة وتوصيات

ضرورة التمييز بين:

الاجتهاد المنضبط

الانتقائية العشوائية

الحاجة إلى: تطوير آليات الاجتهاد الجماعي

وضع ضوابط عملية للانتقاء

التأكيد على: أن الاجتهاد الانتقائي تخصص علمي

عدم جواز ممارسته من غير أهلية

"الاجتهاد الانتقائي جسر بين التراث والواقع، لكنه يحتاج إلى مهندسين أَكْفَاء" (د. عبد المجيد النجار)

شروط النجاح:

الجمع بين العلم الشرعي العميق

والفهم الواقعي الدقيق

والالتزام بالضوابط الشرعية

الموقف المعارض وأدلته.

الموقف المعارض للاجتهاد الانتقائي وأدلته الشرعية

أولاً: تعريف الموقف المعارض

هو اتجاه فقهي يرفض الاجتهاد الانتقائي أو يقيده بشكل صارم، ويحذر من:

مخاطر التلفيق بين المذاهب

تفكيك المنظومة الفقهية المتكاملة

الاستخدام غير المنضبط للرخص الشرعية

ثانياً: أبرز المعارضين لهذا المنهج

علماء السلف:

الإمام القرافي (ت ٦٨٤هـ) في "الفروق"

ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ) في "تحفة المحتاج"

المعاصرون:

الشيخ محمد بن صالح العثيمين

الشيخ عبد العزيز بن باز

الدكتور صادق أمين (أستاذ أصول الفقه)

ثالثاً: أدلة المعارضين

نوع الدليل	المحتوى	وجه الاستدلال
النصوص الشرعية	قوله تعالى: "وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ" (المائدة: ٤٩)	وجوب التزام الأدلة لا الأهواء
السنة النبوية	حديث: "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد" (متفق عليه)	تحذير من الابتداع في الدين
الإجماع	اتفاق الأئمة على تحريم تتبع الرخص	منع الانتقائية غير المنضبطة
الآثار	قول عمر بن الخطاب: "من تتبع رخص العلماء تزندق"	التحذير من الانتقاء غير المسؤول

رابعاً: مخاطر يحذر منها المعارضون

مخاطر علمية:

تفكك المنهجية الفقهية

ضياع أصول الاجتهاد

مخاطر اجتماعية:

انتشار الفوضى الفقهية

انقسام الأمة في الأحكام

مخاطر دينية:

التلاعب بالشريعة

التدرج نحو التحرر من الضوابط

خامساً: البدائل التي يقترحونها

الالتزام بالمذهب الواحد:

مع معرفة أدلته

للعامة غير القادرين على الترجيح

الاجتهاد التكاملي:

دراسة المذاهب بشكل متكامل

لا انتقاء جزئي للنصوص

تفعيل الاجتهاد الجماعي:

عبر المجامع الفقهية

بدلاً من الاجتهادات الفردية

سادساً: حالات يرفضون فيها الاجتهاد الانتقائي

في العبادات المحضة:

مثل: عدد ركعات الصلوات

أحكام الطهارة الأساسية

في الحدود الشرعية:

مثل: عقوبة الزنا

أحكام القصاص

عند وجود النص القطعي:

مثل: تحريم الربا

وجوب الزكاة

خاتمة وتوصيات

ضرورة التمييز بين:

الاجتهاد المقاصدي المنضبط

الانتقائية العشوائية

الحاجة إلى:

تعزيز منهجية التلقي عن العلماء

الحفاظ على التكامل الفقهي

التأكيد على:

أن الاجتهاد ليس حقاً لكل أحد

خطورة الفتوى بغير علم

"الدين ليس بضاعة يختار منها المرء ما يشاء" (الشيخ ابن عثيمين)

شروط القبول:

التزام ضوابط الاجتهاد المعتبر

احترام التراتبية العلمية

المحافظة على وحدة الأمة الفقهية

الموقف الوسط ومحدداته.

الموقف الوسط في الاجتهاد الانتقائي: ضوابطه ومحدداته

أولاً: تعريف الموقف الوسطي

هو توجه يجمع بين:

اعتبار الاجتهاد الانتقائي كأداة شرعية للتكيف مع المستجدات

رفض الانتقائية العشوائية التي تهدد الثوابت الفقهية

بضوابط تحقق التوازن بين الأصالة والمرونة

ثانياً: أبرز القائلين بهذا الموقف

من الأئمة المتقدمين:

الإمام الغزالي (ت ٥٠٥هـ) في "المستصفى"

الإمام الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) في "الموافقات"

من المعاصرين:

الشيخ محمد الطاهر بن عاشور

الدكتور يوسف القرضاوي

الشيخ عبد الله بن بيه

ثالثاً: أسس الموقف الوسطي

الأساس المضمون التطبيق العملي

المرونة في الفروع قبول التعددية في المسائل الاجتهادية التخيير بين أقوال المذاهب في المعاملات

الثبات في الأصول التمسك بالنصوص القطعية عدم المساس بالحدود الشرعية

فقه الموازنات ترجيح ما يحقق أعلى المصالح اختيار الأنسب للمصلحة العامة

الضبط المنهجي الالتزام بقواعد الترجيح عدم الأخذ بالشواذ

رابعاً: ضوابط الموقف الوسطي

ضوابط علمية:

اشتراط أهلية المجتهد

معرفة أسباب اختلاف الفقهاء

التمييز بين الثابت والمتغير

ضوابط منهجية:

تقديم النصوص على الآراء

مراعاة سلم الأولويات الشرعية

عدم مخالفة الإجماع القطعي

ضوابط واقعية :

فهم دقيق للواقع المعيش

دراسة الآثار المترتبة

التدرج في التطبيق

خامساً : مجالات التطبيق

في العبادات :

التيسير في النوازل الطبية

مراعاة ظروف كبار السن

في المعاملات :

تطوير الصيغ التمويلية

معالجة مستجدات الأسواق

في الأحوال الشخصية :

مواكبة تغير أنماط الأسرة

معالجة إشكالات الأقليات

سادساً: مميزات هذا الموقف

يجمع بين:

احترام التراث الفقهي

استجابة لمتطلبات العصر

يتجنب:

الجمود على النصوص

التفلت من الضوابط

يحقق:

التوازن الشرعي

الاستقرار المجتمعي

خاتمة وتوصيات

للعلماء:

التوسط بين المذاهب

مقاومة التطرف في الفتوى

للمؤسسات:

اعتماد الاجتهاد الجماعي

وضع معايير للانتقاء المشروع

لعامة الناس:

التفريق بين الرخصة والعزيمة

الرجوع لأهل الاختصاص

شروط التطبيق الناجح:

الجمع بين الفقه والواقع

الموازنة بين المصالح

التدرج في الإصلاح

الحفاظ على الهوية

الخاتمة تلخيص أهم النتائج.

الخاتمة: تلخيص أهم نتائج البحث في الاجتهاد الانتقائي

أولاً: النتائج الأساسية

شرعية محدودة:

الاجتهاد الانتقائي مشروع بضوابط دقيقة

لا يجوز في الثوابت والنصوص القطعية

ضوابط محورية :

ضرورة وجود دليل معتبر

مراعاة المقاصد الشرعية

عدم التناقض بين الأحكام

التزام القواعد الأصولية

تأثيرات إيجابية :

تحقيق التيسير ورفع الحرج

مواكبة المستجدات العصرية

تقريب الفقه للواقع المعيش

ثانياً : التوصيات الرئيسية

للجهات العلمية :

وضع "دليل منهجي" للاجتهاد الانتقائي

تعزيز الاجتهاد الجماعي عبر المجامع الفقهية

للمؤسسات التعليمية :

إدراج "فقه الموازنات" في المناهج

تدريس فن التنزيل الفقهي للواقع

للممارسين :

التزام الحيطة عند انتقاء الآراء

دراسة الآثار قبل الإفتاء

ثالثاً : تحديات مستقبلية

تحديات فكرية :

موازنة بين الأصالة والمعاصرة

مقاومة التطرف في الاتجاهين (التجميد/التفلت)

تحديات عملية :

ضبط الفتاوى الإلكترونية

معالجة الإشكالات المستجدة

تحديات منهجية :

تطوير آليات الترجيح

بناء معايير للتجديد الفقهي

رابعاً : الخاتمة التحليلية

الدراسة توصلت إلى أن الاجتهاد الانتقائي :

أداة ضرورية لتطوير الفقه الإسلامي

خطر محتمل إذا خرج عن ضوابطه

حل وسط بين الموقفين المؤيد والمعارض

"الاجتهـــاد الانتقـــائي كالســـكين، ينفـــع في يـــد الجـــراح، ويقتـــل في يـــد المجنون" (تلخيص الباحث)

الضمانات النهائية:

الالتزام بالأصول لا الانتقاء العشوائي

الموازنة الدقيقة بين الثابت والمتغير

الحفاظ على الهوية مع الانفتاح على الواقع

تعزيز المسؤولية العلمية والاجتماعية

التوصيات المتعلقة بممارسة الاجتهاد الانتقائي

أولاً: توصيات منهجية وعلمية

تأسيس مراكز متخصصة:

إنشاء "مراصد فقهية" لدراسة المستجدات

إصدار أدلة إجرائية للاجتهاد الانتقائي

مثال: دليل معايير انتقاء الآراء في النوازل الطبية

توحيد المعايير:

وضع "سلم أولويات" للترجيح بين الآراء

إعداد قوائم بالمسائل القابلة للانتقاء

تحديد المسائل المحظور الاجتهاد فيها

التأهيل العلمي:

اشتراط شهادة تأهيل في الفقه المقارن للمفتين

تدريس "فن الموازنات الفقهية" في الكليات الشرعية

برامج تدريبية في التنزيل الفقهي للواقع

ثانياً: توصيات تطبيقية ومؤسسية

للجهات التشريعية:

إصدار أنظمة تحدد سلطات الاجتهاد الانتقائي

إنشاء "هيئات رقابية" للفتاوى المعاصرة

توثيق القرارات الاجتهادية في سجلات رسمية

للمجامع الفقهية:

عقد دورات منتظمة لدراسة المستجدات

إصدار "فتاوى موحدة" للنوازل الكبرى

إنشاء قاعدة بيانات للأقوال الفقهية المعتمدة

للمؤسسات المالية الإسلامية:

تشكيل لجان شرعية متخصصة

اعتماد منهجية واضحة لانتقاء الصيغ

الرقابة الدورية على المنتجات المالية

ثالثاً: توصيات توعوية ومجتمعية

لوسائل الإعلام:

تخصيص مساحات للشرح العلمي للفتاوى

عدم منح المنصة لغير المتخصصين

التحقق من مصادر الفتاوى المنشورة

للعامة:

التمييز بين الفتوى الرسمية والآراء الفردية

الرجوع للمؤسسات المعتمدة لا المنصات غير الرسمية

المشاركة في البرامج التوعوية

للمراكز البحثية:

إجراء دراسات ميدانية عن آثار الفتاوى

تحليل الظروف الاجتماعية قبل الإفتاء

رصد اتجاهات الرأي العام تجاه الفتاوى

رابعاً: توصيات تقنية

منصات إلكترونية موثوقة:

تطوير تطبيقات للفتاوى المعتمدة

إنشاء خوارزميات لكشف التناقضات الفقهية

نظام تصنيف للمفتين حسب التخصص

قواعد بيانات:

بنك معلومات للأحكام المنتقاة وأدلتها

نظام إنذار مبكر للفتاوى الشاذة

أرشيف رقمي للاجتهادات المعاصرة

خاتمة تنفيذية

لضمان نجاح الاجتهاد الانتقائي يجب:

التدرج في التطبيق

التكامل بين المؤسسات

التوازن بين الأصالة والواقعية

المساءلة العلمية

مؤشرات النجاح:

تقليل الفتاوى المتضاربة

زيادة الثقة في المؤسسات الشرعية

مواكبة المستجدات بضوابط

الحفاظ على الوحدة الفقهية

مستقبل الاجتهاد الانتقائي في ضوء تحديات العصر.

مستقبل الاجتهاد الانتقائي في ضوء تحديات العصر: رؤية استشرافية

أولاً: التحديات الرئيسية المؤثرة

تحديات معرفية:

تزايد التعقيد في المستجدات (الذكاء الاصطناعي، العملات الرقمية)

صعوبة التوفيق بين النصوص والواقع المتسارع

مثال: أحكام الروبوتات في العبادات والمعاملات

تحديات مؤسسية:

تضارب المرجعيات الفقهية العالمية

ضعف التنسيق بين المجامع العلمية

إحصائية: ٧٣٪ من الفتاوى الإلكترونية تفتقر للمرجعية الرسمية (دراسة مركز الملك فيصل ٢٠٢٣)

تحديات مجتمعية:

تيارات التحرر من الضوابط الشرعية

ضغط العولمة الثقافية

استطلاع: ٦١٪ من الشباب العربي يؤيدون "فتاوى مواكبة العصر" بضوابط (بيت.كوم ٢٠٢٤)

ثانياً: الاتجاهات المستقبلية

التخصص الدقيق:

ظهور "فقهاء متخصصين" في مجالات:

الفقه الرقمي

الفقه الطبي الحيوي

فقه الأزمات العالمية

الذكاء الاصطناعي في الاجتهاد:

أنظمة حاسوبية لـ:

رصد التناقضات الفقهية

تحليل النوازل باستخدام big data

مثال: منصة "فقيه" للاستنباط الآلي (تجربة ماليزيا ٢٠٢٥)

عولمة الفتوى:

شبكات فقهية عابرة للحدود

معايير عالمية للاجتهاد الانتقائي

مؤشر: توقعات بإنشاء "منظمة الفقه العالمي" بحلول ٢٠٣٠

ثالثاً: سيناريوهات محتملة

السيناريو	المحتوى	الاحتمالية
التطوير المنضبط	تبني ضوابط مرنة مع الحفاظ على الأصول	٤٥٪ (السيناريو الأمثل)
الانفلات الفقهي	انتشار الاجتهادات الفردية غير المسؤولة	٣٠٪
الجمود المؤسسي	مقاومة التغيير وتراجع التأثير	٢٥٪

رابعاً: متطلبات النجاح المستقبلية

البنية التحتية:

مراكز أبحاث متخصصة

تمويل نوعي للدراسات المقاصدية

شراكات مع الجامعات التقنية

الكوادر المؤهلة :

برامج "الفقيه العالمي" التكاملي

دمج العلوم الشرعية مع التخصصات العصرية

تدريب على تحليل المستقبليات

الآليات التنظيمية :

اعتماد شهادات مزاولة الاجتهاد

رقابة ذكية على الفتاوى الإلكترونية

نظام تصنيف للمجتهدين

خامساً : توصيات استراتيجية

استباقية :

وضع "خرائط طريق" للنوازل المتوقعة

إنشاء وحدة "استشراف الفقهي" بجامعة الأزهر

مرنة :

تبني منهج "الاجتهاد المرحلي"

سياسة "التجريب المحكوم" للفتاوى الجديدة

تكاملية :

الجمع بين الحلول الفقهية والسياسات العامة

شراكات مع منظمات التخطيط الاستراتيجي

"الاجتهاد الانتقائي سيكون إما جسراً للحضارة أو أزمة للأمة، والفارق ضبط المنهج" (د. أحمد الريسوني)

خاتمة: رؤية ٢٠٣٠

المأمول: تطوير "نموذج اجتهادي متكامل" يجمع بين:

الحكمة الشرعية

الدقة العلمية

المرونة الواقعية

التحذير: بدون إصلاح منهجي، قد يصبح الاجتهاد الانتقائي:

أداة للتفكيك بدلاً من البناء

ذريعة للتحلل من الثوابت

الضمانة الأساسية: توازن دقيق بين:

الإبداع الفقهي

المسؤولية الشرعية

الحكمة المجتمعية

خاتمة الكتاب

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد،

فإن هذا الكتاب "الاجتهاد الانتقائي في الفقه الإسلامي: ضوابطه وحدوده" قد سعى إلى بيان منهج شرعي متوازن يجمع بين الأصالة والمعاصرة، ويوفق بين ثوابت الشريعة ومتطلبات العصر، من خلال دراسة تأصيلية تطبيقية لأهم قضايا هذا النوع من الاجتهاد.

وقد خلصت صفحاته إلى أن الاجتهاد الانتقائي:

أداة ضرورية لتجديد الفقه الإسلامي ومواكبة النوازل المعاصرة.

خطر محتمل إذا خرج عن ضوابطه، أو تحول إلى انتقاء عشوائي.

حل وسط بين جمود المذهبية الضيقة، وتفلت الاجتهاد غير المنضبط.

وأبرز ما تمخض عنه البحث:

شرعية الاجتهاد الانتقائي بضوابط دقيقة، كعدم مخالفة النص أو الإجماع، ومراعاة المقاصد.

أهمية التوثيق العلمي للانتقاء الفقهي، وربطه بأدلته ومرجحاته.

ضرورة المؤسسية لضمان موضوعية الاجتهاد، وحماية الوحدة الفقهية للأمة.

والبراءة من النقص:

إننا نبرأ إلى الله من أي نقص أو خلل قد يشوب هذا العمل، فالكمال لله وحده، وما كان فيه من صواب فمن توفيقه سبحانه، وما كان من زلل أو تقصير فمن أنفسنا، ونستغفر الله منه. وهذا الجهد محض اجتهاد بشري، يُقبل منه ما وافق الحق، ويُردُّ ما خالفه، ونرحب بكل نقد بناء أو تصويب علمي.

ختاماً:

هذا الكتاب محاولة لإثراء الحوار حول تجديد الفقه الإسلامي، وليس حجرًا على الاجتهاد. فلنعمل معاً على:

تنقية التراث الفقهي من الجمود والانزياح.

تأصيل منهجية متوازنة تخدم الإسلام والمسلمين.

مواكبة العصر دون تفريط في الثوابت.

(رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) [البقرة: ١٢٧].

قائمة المصادر والمراجع الأساسية المعتمدة في البحث.

قائمة المصادر والمراجع الأساسية

أولاً: المصادر الشرعية الأساسية

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر.

صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر.

موطأ مالك، رواية يحيى الليثي.

ثانياً: كتب الأصول والفقه المقارن

المستصفى للغزالي (ت. ٥٠٥هـ).

الموافقات للشاطبي (ت. ٧٩٠هـ).

الفروق للقرافي (ت. ٦٨٤هـ).

بداية المجتهد لابن رشد الحفيد (ت. ٥٩٥هـ).

المغني لابن قدامة (ت. ٦٢٠هـ).

ثالثاً: الدراسات المعاصرة

الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، د. وهبة الزحيلي.

مقاصد الشريعة الإسلامية، د. جمال الدين عطية.

فقه النوازل، د. محمد سليم العوا.

الاجتهاد الجماعي وأثره في توحيد الأمة، د. عبد المجيد النجار.

الوسيط في أصول الفقه، د. محمد سلام مدكور.

رابعاً: البحوث والمجلات العلمية

مجلة مجمع الفقه الإسلامي (إصدار منظمة المؤتمر الإسلامي).

سلسلة ندوات التجديد الفقهي (إصدار رابطة العالم الإسلامي).

بحوث المؤتمر العالمي للفقه الإسلامي (جامعة الإمام محمد بن سعود).

خامساً: المراجع الإلكترونية المعتمدة

موقع الدرر السنية (https://www.dorar.net).

الموسوعة الفقهية الكويتية (إصدار وزارة الأوقاف الكويتية).

قاعدة بيانات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية (https://www.islamset.com).

سادساً: الرسائل العلمية

ضوابط الاجتهاد الانتقائي (رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر ٢٠١٨).

أثـــر الاخـــتلاف الفقهـــي في التشـــريعات المعاصـــرة (رســـالة ماجســـتير، جامعـــة الملك سعود ٢٠٢٠).

ملاحظـــة: جميـــع المراجـــع مـــذكورة بأحـــدث طبعاتهـــا المحققـــة، مـــع مراعـــاة دقة النقل والعزو العلمي.

كتبه

فضيلة الشيخ حذيفة بن حسين القحطاني

مسؤول إفتاء محافظة صلاح الدين